بحث

ظاهرة هُروب الفلاحين من القُرى في العراق

منذ بداية العصر الأموي وحتى نهاية العصر العباسي الثاني

(٤٠ هـ ــ ٣٣٤هـ/ ٦٦٠ــ ٩٤٥ م).

إعداد

د/ ناصر مهني محمد حسين

مدرس التاريخ الإسلامي بكلية الآداب جامعة المنيا

ظاهرة هُروب الفلاحين من القُرى في العراق

منذ بداية العصر الأموي وحتى نهاية العصر العباسي الثاني

(٤٠ هـ ـ ٣٣٤هـ/ ٦٦٠ـ ٩٤٥م).

د. ناصر مهني محمد حسين

مدرس التاريخ الإسلامي بكلية الآداب جامعة المنيا

nasser.mohannu@mu.edu.eg

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على ظاهرة هُروب الفلاحين من القُرى في العراق منذ بداية العصر الأموي وحتي نهاية العصر العباسي الثاني (٤٠ـ ٣٣٤هـ/ ٦٦٠ـ ٩٤٥م)، من خلال كشف النقاب ورصد بدايات انتشار تلك الظاهرة، وأسباب ظهورها، وما هي إجراءات السلطات الحاكمة للحد من انتشار تلك الظاهرة، وهل كانت تلك الإجراءات وبرامج الإصلاح التي قامت بها السلطات الحاكمة إجراءات ظرفية أم مستدامة، وما هو أثر تلك الظاهرة على الوضع الاقتصادي للسلطة الحاكمة في العراق، وما أفرزته من مشاكل وأزمات متعددة على المجتمع العراقي خلال فترة البحث.

وتضمنت هذه الدراسة ثلاثة محاور رئيسة: جاء **أولها** ليرصد أسباب ظاهرة هروب الفلاحين من العراق خلال فترة الدراسة، سواء أكانت تلك الأسباب ترجع لظروف اقتصادية أم دوافع اجتماعية، أم عوامل تتعلق بالتربة الزراعية في العراق، بجانب عوامل وأسباب أخرى تظهر من خلال رصد تلك الظاهرة، وتناول **ثانيها:** محاولات السلطة الحاكمة في العراق للسيطرة على تلك الظاهرة مستخدمة في ذلك وسائل وأساليب متنوعة ومتعددة، للحد من انتشار وتوسع تلك الظاهرة؛ سواء بإعادة كل من ترك أرضه من الفلاحين إلى قراهم، أو باستقدام أقوام وأيدي عاملة جديدة، بجانب إيضاح ماهية تلك الإجراءات هل كانت وقتية أم مستدامة، ثم خصص المحور **الثالث:** لدراسة أثر ظاهرة هروب الفلاحين من القرى في العراق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الحاكمة في تلك المناطق، ثم أخيرًا تأتى خاتمة بأهم نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الهروب، الفلاحون، الزراعة، عمال الخراج، العراق.

The Phenomenon of Farmers Escape from Villages in Iraq
from the Beginning of the Umayyad Era to the End of the Second Abbasid Era (40–334 AH / 660–945 AD).

Abstract

This paper attempts to uncover the phenomenon of farmers escape from the villages in Iraq during the Umayyad and Abbasid eras (40-232 AH/660-846 AD), bringing to the fore the beginnings of the spread of this phenomenon, the reasons for its emergence, and the measures taken by the ruling authority to limit the spread of this situation. Were these measures taken by the ruling authority circumstantial or sustainable? How far did this phenomenon affect the economic situation of the ruling authority in Iraq, and what its negative impacts on society?

This study is divided into three main sections. The first section traces the reasons for the phenomenon of peasants fleeing Iraq during the study period, whether those reasons were economic or social, in addition to other causes that appear through examining that phenomenon. The second aspect deals with the attempts of the ruling authority in Iraq to control that phenomenon, making use of every possible means to limit that critical situation; whether by bringing back all the peasants who left their land to their villages, or by bringing in new people and workers. The third axis is devoted to examining the impact of the phenomenon of peasants fleeing villages in Iraq on the economic and social conditions of the ruling authority in those regions. Finally, the conclusion highlights the most important results of the study.

Keywords: Escape, Farmers, Agriculture, Tax workers, Iraq.

مقدمة:

تأتي ظاهرة هروب الفلاحين في العراق خلال فترة البحث ضمن دراسات المهمشين، في محاولة لرد الاعتبار للفئات المنتجة من عامة الناس، وانتشالهم من رُكام النسيان، الذي وضعهم فيه المؤرخون، فالتاريخ العربي الإسلامي ـ ***وبصفة خاصة تاريخ العراق*** ـ يحفل بالعديد من الانتفاضات والثورات والحركات والظواهر، التي تخص تلك الطبقة ***مثل ظاهرة هروب الفلاحين***، والتي خَلفتْ دويًا كبيرًا في حينها، بل وسببت صداعًا مستمرًا للسلطات الحاكمة حينذاك، بَيْدَ أنها لا تظهر في المصادر إلا بشكل باهت، بجانب تشتتها بين المصادر المختلفة بلا خيط أو رابط، مما جعلنا نكاد نجهل كل شيء عن أهدافها ومراميها التي تم طمسها أو تشويهها سواء عن قصد أو بدونه؛ حين صُوِّرَ الفلاحُون كشرذمة من السفلة والأوباش والخارجين عن الجماعة.

وعلى الرغم من الدور المُهم الذي لعبته فئة المزارعين والفلاحين داخل مجتمعاتهم على مر العصور، على اعتبار أن الأرض سواء في العالم الإسلامي أو في الغرب كانت هي مصدر الثروة الرئيس في تلك البلاد[١]، فإنها لم تذكر في المصادر التقليدية إلا بصورة باهته ومنقوصة، وأن تلك الفئات وغيرها ممن يندرجون تحت مسمى الفئات المستضعفة، قد تعرضت للظلم من قبل السلطة الحاكمة من جهة، والسكوت والتهميش من قِبَل المؤرخين من جهة أخرى، مما يفرضُ على الباحثين إعادة تقييم لمثل تلك الظواهر انطلاقًا من نظرة شمولية تربط هذه الظواهر بواقعها، وبالنظم السائدة آنذاك، بجانب التنقيب عن نصوص جديدة تُميط اللثام عن الحقيقة التاريخية المنشودة من تلك الدراسة [٢].

وعلى كل حال، فلسنا بصدد معالجة أوضاع الفلاحين في العراق خلال فترة البحث معالجة جذرية، بقدر ما نسعى إلى الوقوف على ماهية أسباب تفشي تلك الظاهرة وهي النقطة الأساسية التي نَرومْ طرحُها في هذه الدراسة، وانعكاساتها على السكان والعمران، من خلال تقديم صورة واقعية وواضحة عن ظاهرة هروب الفلاحين في العراق من قراهم خلال فترة البحث، إذ لم تحظ هذه الظاهرة ـ حسب *معرفتنا*ـ بدراسة خاصة، بل أشار إليها بعض الدارسين من خلال دراستهم لموضوعات آخري، على سبيل المثال لا الحصر دراسة نجدة خماش عن أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام[٣]، والتي عالج فيها أوضاع الفلاحين من زوايا خاصة، كما أنه لم يخرج عن حدود القرن الأول الهجري/السابع الميلادي.

بينما تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الذي يتبادر إلى ذهن الباحث وهو يعالج موضوعًا من هذا الطراز، لماذا ترك الفلاحون قراهم في العراق وهربوا؟ وهل كانت ظاهرة هروبهم ظاهرة جماعية قام بها جميع فلاحي قرى العراق آنذاك، أم جاءت في صورة فردية؟ وهل كانت تلك الإجراءات التي قامت بها السلطات الحاكمة ممثلة في الحكومة الأموية والعباسية من بعدها للحد من انتشار تلك الظاهرة إجراءات ظرفية وليدة اللحظة والظرف الراهن، أم مستدامة وتسير وفقًا لخطة ممنهجة ومدروسة من قبل متخذي القرار في الدولتين؟.

أولًا: أسباب ظاهرة هروب الفلاحين من القرى.

شكلت ظاهرة هروب الفلاحين من قراهم في العراق كارثة كبرى منذ بداية العصر الأموي وحتى العصر العباسي الثاني بكل ما تعنيه الكلمة من معني؛ لأن الفلاحين كانوا يمثلون آنذاك عصب الاقتصاد الزراعي، الذي يقوم عليه الإنتاج؛ إذ كانت الزراعة تشكل أساس الإنتاج الأول، وحجر الزاوية في اقتصاد تلك الدولتين(٤)، إذ باتت الأرض أهم مُقوم لوجود دولتي الخلافة واستمرارهما لما تضخَه من خراج؛ كما باتت أساس الحياة في أي مجتمع خلال الحقب التاريخية المتعاقبة(٥)، فضلًا عما يترتب على هجرة الفلاحين لقراهم من نقص للأيدي العاملة في مجال الزراعة، علاوة على نقص الإنتاج الزراعي، والذي يؤدى بدورة إلى ارتفاع وغلاء في الأسعار، بجانب نقص موارد الدولة المالية؛ نتيجة نقص الخراج هذا من جهة، ومن جهة أخرى ازدياد أعباء من يظل في الزراعة من الفلاحين؛ الأمر الذي كان يدفعهم بدورهم أيضًا في النهاية إلى ترك أراضيهم أو تحمل حياة صعبة وشاقة(٦).

هذا بجانب، ما كانت تمثله الأرض من أهمية في تلك الحقبة التاريخية وبصفة خاصة في أسلوب الاقتصاد الزراعي السائد آنذاك، وأهمية خراجها في استمرار بقاء الدولة والمجتمع(٧)؛ وفي المجمل يمكن القول أن دخل الدولة كان يعتمد بشكل كبير على ضريبة الأرض، ولذا كان لانخفاض الإيرادات الضريبية من خراج العراق تأثير عميق على استقرار الخلافة الإسلامية، نظرًا لاعتمادها الكبير وبصورة رئيسة على الدخل الضريبي القادم من سهول العراق(٨)، لذا كانت ظاهرة هروب الفلاحين من القرى في العراق منذ بداية العصر الأموي وحتي نهاية العصر العباسي الثاني، تُشكل أزمة تهدد على الدوام استمرار واستقرار السلطتين الأموية والعباسية على حد سواء، وفي الواقع كانت هناك مجموعة من العوامل والأسباب أدت جميعها في النهاية إلى هجرة الفلاحين من مزارعهم وقراهم، ويمكننا رصد أسباب تلك الظاهرة على النحو التالي:

١ـ أسباب تتعلق بالسلطات الحاكمة ومتخذي القرار.

أـ السبب الأول: يرجع إلى إهمال السلطة الحاكمة للمرافق العامة وأنظمة الري المختلفة في العراق، وبصفة خاصة في فترات اندلاع الفتن والثورات، وقد ظهر لنا هذا الأمر جليًا عندما تولى الحجاج بن يوسف الثقفي ولاية العراق(٧٥. ٩٥هـ/ ٦٩٣ ـ ٧١٤م)[٩]، وهو ما ظهر بصورة واضحة وجلية عندما تولى الحجاج بن يوسف الثقفي ولاية العراق؛ إذ حدثت أثناء فترة توليه عدة ثورات وفتن شغلت متخذي القرار عن الزراعة وإدارة أمورها، والتي على أثرها ترك عدد كبير من الفلاحين مزارعهم والتحقوا بالثوار، بجانب هجرة القسم الآخر منهم إلى المدن تاركين قراهم، مما أدى في نهاية الأمر إلى انحطاط الزراعة انحطاطًا كبيرًا وبالتالي أدى إلى قلة الخراج[١٠]، هذا إلي جانب إهمال الحجاج بن يوسف والي العراق المتعمد لإصلاح بعض بثوق السدود على منطقة البطائح[١١]؛ لاتهامه دهاقين[١٢] تلك المناطق بانضمامهم للثوار الخارجين عليه[١٣]. وهو ما انعكس بالسلب على الحقول والمزارع المحيطة بها بعد غرقها، فبالتالي هجر الفلاحون الحقول والقرى وهربوا صوب المدن.

وخلال العصر العباسي الأول والثاني أيضًا يمكن رصد مجموعة من الشواهد لبعض الحالات التي أهملت فيها المرافق الخاصة بنظم الري في العراق خلال فترة البحث؛ إذ تشير حوادث سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م، إلى أنه تم بُثق قنطرة نهر زُبارا[١٤] لمنع دخول القرامطة إلي بغداد، ويعلق مسكويه[١٥]على تلك الحادثة قائلًا: إنه لم يجسر أحد من أتباع السلطان أن يصلح قنطرة زُبارا في تلك الفترة أو بعدها، ومما يفهم من القراءة المتأنية للنص إن إهمال مرافق نظم الري في تلك المنطقة التي يرويها هذا النهر ستؤدي بطبيعة الحال إلى تخريب الأراضي الزراعية، مما سيدفع الفلاحين إلى مغادرتها والهجرة باتجاه المدن.

وفي نفس هذا السياق تشير المصادر التاريخية إلى قيام القائد محمد بن رائق[١٦](٣٢٤ـ ٣٣١هـ/٩٣٩ـ ٩٤٢م) بأنه قد خرب نهر ديالي[١٧]، وفعل أفعالًا كانت سببًا لبثق نهر النهروان [١٨]، والذي خربت به الدنيا وهو ما استتبعه في نهاية الأمر تدمير المزروعات في تلك المناطق[١٩]، ويفهم من خلال النص السابق ضمنيًا أن تخريب أماكن الزراعة حول نهر النهروان، نتيجة غمرها بالماء، قد استتبعه ونتج عنه أيضًا هجرة الفلاحين من القرى لأنه لم تعد هناك حقول في الأساس يزرعونها، ويمارسون عليها مهنة الفلاحة الأمر الذي قد يستتبعه ضمنيًا هجرتهم صوب المدن باحثين عن أعمال ومهن أخرى.

ومن اللافت للنظر أيضًا خلال تلك الفترة أن متخذي القرار وصناعه في تلك الفترة كان لا يعنيهم في المقام الأول سوي حماية مصالحهم الخاصة، دون النظر لأحوال الفلاحين، حيث أنه في عام ٣٢٦هـ/ ٩٣٧م، انبثق النهروان نتيجة سوء تصرف ابن رائق وجنده، ويصف الصولي أثر ذلك بأنه خرب الدنيا وغلت الأسعار إلى وقتنا هذا أي إلى حوادث سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م[٢٠].

وفي نفس هذا السياق، حيث يذكر مسكويه في حوادث سنة ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م أنه:" انبثق نهر الرّفيل[٢١] ونهر بُوق[٢٢] فلم يقع عناية بتلافيهما، حتى خربت بادُوريا[٢٣] بهذين الثقبين بضعة عشر سنة[٢٤]، ومما يفهم ضمنيًا من هذا النص، خراب القرى والمزارع في تلك المنطقة لمدة ليست بالقصيرة، وبالتالي طالما لم تعد المنطقة صالحة للزراعة كما في سابق عهدها، فمن المحتمل هجرة فلاحي تلك المنطقة نحو المدن، بعد ترك قراهم، خاصة وأن تلك المنطقة كانت تعتبر من أخصب مناطق السواد، بجانب أن عدم العناية بأعمال الري في تلك السنة قد أضر ببغداد وأهلها نتيجة ارتفاع الاسعار في الأسواق وندرة وجود السلع، بسبب تدمير المزروعات والمحاصيل في ناحية بادوريا، مما دفع إلى هجرة الفلاحين وهروبهم بعد خراب مزارعهم؛ حيث تشير المصادر بأنه في ذلك العام -*أي عام ٣٢٩هـ/٩٤٠م* -:" اشتد الغلاء ببغداد وبلغ الكرُ من الدقيق مائة وثلاثين دينارًا وأكل الناس الحشيش وكثر الموت"[٢٥].

وهكذا فقد كان للنزاعات السياسية التي اندلعت في العراق خلال حقبة إمرة الأمراء(٣٢٤-٣٣٤هـ/ ٩٣٥- ٩٤٥م)، والتي انعكست أثارها السلبية على مظاهر الحضارة في العراق وبصفة خاصة النشاط الزراعي، حيث خربت الأراضي وأهملت مشاريع الري، وامتدت أيدي الخراب إليها، علاوة على العبث والإهمال، والذي كان في بعض الأحيان متعمدًا، جراء الفوضى التي شهدها العراق إبان المنازعات القائمة بين أمراء الجيش، فانبثقت البثوق، وطغت مياه الأنهار على المزارع والحقول والبساتين في القرى والمدن فأغرقتها واتلفت الإنتاج الزراعي، فشحت الغلال، وارتفعت الأسعار، ولجأ المزارع إلى الهروب من القرى صوب المدن، فأدى ذلك كله في النهاية إلى: خراب البلاد وهلاك الرعية، وهو ما أكده مسكويه[٢٦] بقوله: توالت الكوارث على المزارع فأضر ذلك بالناس وقد جر هذا الوضع الشائن الويلات والدمار".

ونتيجة لما سبق ذكره، كل ذلك في النهاية انعكس بدوره على إهمال الاقتصاد الريفي وأدي إلي استغلال الفلاحين بصورة متزايدة ومستمرة، الأمر الذي أفضي برمته في نهاية المطاف إلى تناقص أعداد المستوطنات القائمة على الزراعة[٢٧]، نتيجة هجرة الفلاحين لمزارعهم وقراهم، ونتيجة

الفشل في استمرار عمليات صيانة المرافق الخاصة بالري بصورة دورية ومستدامة من قبل السلطات الحاكمة في العصرين الأموي والعباسي، والتي بلا شك تركت تأثيراتها العميقة على نشاط فئة الفلاحين والمزارعين التي كانت تقطن وتستقر في الأطراف والمناطق البعيدة عن مجري الأنهار، والتي لم يكن في مقدورها واستطاعتها تصحيح الأوضاع بنفسها، كما لم يكن لها أي منفذ إلى أراضٍ أخرى يمكن ريها بسهولة، فلم يكن أمام الفلاحين في العراق إزاء ذلك الظرف الراهن سوي الهروب من القرى وترك مزارعهم والالتحاق بالمدن.

ب ـ السبب الثاني: يمكن إرجاعه لسوء الإدارة المالية للسلطة الحاكمة الأموية والعباسية من بعدها؛ نتيجة عبء الضرائب الثقيلة التي كانت تُفرض من قِبَلهْم على كاهل الفلاحين والخاصة بضريبة الأرض، حيث درج وُلاة بني أمية وعمالهم في مختلف أقاليم الخلافة على التنافس والتسابق في تقديم الهدايا المنقولة إلى ولاة نعمهم من الخلفاء، حتى وإن كان ذلك على حساب جموع الفلاحين وعامة الناس، فقد جاء على لسان زياد بن أبيه (٤١ـ ٥٣هـ/ ٦٦١ـ ٦٧٣م)، مفاخرًا بنفسه، حينما قدم على معاوية بن أبي سفيان(٤١ـ ٦٠هـ/٦٦١ـ ٦٨٠م) بهدايا العراق، وكان فيها عقد جوهر نفيس حاز على إعجاب معاوية،:" يا أمير المؤمنين دوخت لك العراق وجبيت لك برها وبحرها وغثها وسمينها وحملت إليك لبها وقشورها"[٢٨].

وهذه الحادثة تكشف صراحة عن توجه وأولويات كل والٍ؛ حيث إنه كان يعمل في المقام الأول لصالح ولي نعمته، وليس لصالح سكان ولايته وبصفة خاصة الفلاحون، وهو ما أكده نص أحد المصادر عن وصف حال مدينة البصرة في عهد ذلك الوالي[٢٩] قائلًا:" دخل بعض الدهاقين البصرة فرأي ما اجتمع فيها فقال قاتلك الله فوالله ما صرت هكذا حتى أخربت بلادًا وبلادًا[٣٠]"، وهو ما أدى بدوره إلى تقاعس ويأس الفلاحين في بعض الأوقات عن العمل؛ نتيجة عجزهم عن دفع الضرائب المقررة والمفروضة عليهم من قبل السلطات الحاكمة، وأمام ذلك العجز لم يجد الفلاح أمامه طريقًا يسلكه سوى الفرار من الأرض وترك العمل بها والهروب صوب المدن لاحتراف المهن الأخرى بعد ترك أراضيهم بورًا[٣١].

ويذهب سريوي[٣٢] إلي القول بإن هناك شبة إجماع على أن سياسة بني أمية بعامة في مجال الضرائب كانت تتسم بالجور والتعسف والظلم؛ فبالإضافة إلى عدم الالتزام بأحكام الضرائب التي أُقرت زمن الراشدين درج الجُباة على معاملة صغار ملاك الضياع بالشدة والقسوة، ويبدو أن هذه السياسة كانت هي القاعدة؛ فقد رُوي أنه لما ذكر شيء من ظلم الحجاج في أحد مجالس عمر

بن عبدالعزيز(٩٩- ١٠١هـ/ ٧١٧- ٧٢٠م)، قبل تولية الخلافة، عقب عمر على ذلك بقوله:" امتلأت الأرض والله جورًا"[٣٣]، ويؤيد اليعقوبي[٣٤] ذلك بقوله:" كان لعبد الملك إقدام على الدماء ومُعاجلة، فكان عماله على مثل مذهبه: الحجاج بالعراق،.... وكان الحجاج من أظلمهم وأقدمهم على الدماء".

ومهما يكن من أمر، فإنه بالرغم مما ورد من نصوص تاريخية في بعض المصادر الأولية- *التي اعتمدها الباحثون المحدثون* - بخصوص استعمال بعض وسائل الشدة والقسوة في جباية الخراج من قبل عمال الخراج أو جبايته، إلا أنه يمكننا التأكيد على أن مثل تلك التصرفات كانت محدودة وضيقة، وأنها كانت تصدر عن سوء تصرف بعض العمال والجباه أنفسهم في الغالب، دون علم المسؤولين الكبار في الدولة، وخاصة أن الخلفاء كانوا يمنعون استعمال مثل هذه الوسائل بعد علمهم بها، هذا بالإضافة إلى مغالاة بعض المؤرخين القدامى - *نتيجة لميولهم السياسية أو المذهبية*- في ذكر مثل هذه الأمور بغرض الطعن بسياسة هذا الخليفة أو ذاك الوالي، وذلك وفقًا للظرف الراهن أو الفترة التي كان يكتب فيها كتابه ومصنفه[٣٥].

ولا شك في أن كثيرًا من الأحيان كانت السلطة الحاكمة تتخذ إجراءات حاسمة وتدابير صارمة ضد موظفي الدولة المتلاعبين وضد ملاك وأصحاب الأراضي؛ ولكن يبدو أن مفعول تلك الإجراءات قلما يدوم أكثر من بضع سنين، غير أنه من الأمور الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي بشكل عام كان مترابطًا في الأخير مع دخل وموارد الدولة المالية[٣٦].

وأخيرًا، كان من أهم نتائج هذه السياسة الضرائبية هو دخول الكثير من الفلاحين من أهل الذمة في الإسلام، بجانب هجرة الكثير منهم باتجاه المدن وترك أراضيهم، حيث كان الدافع الرئيس وراء هذه الهجرة هو الرغبة في التهرب من ضريبة الأرض[٣٧].

أما في العصر العباسي الأول فلم يكن الوضع بالنسبة للفلاحين في العراق ومدنها بأحسن حالًا عن وضعهم في العصر الأموي، ويمكن رصد بعض الحالات التي يمكن من خلالها تكوين صورة عامة عن الظلم الذي كان يلقاه الفلاحون من عمال الدولة، وبصفة خاصة أثناء عملية جمع الخراج المقرر عليهم، والتي كانت تتسم على طول الخط بالعسف والجور من قبل العمال الموكل إليهم عملية جمع الخراج عن مدن وأقاليم العراق المختلفة، لكن في النهاية، لم تكن المشكلة الأساسية تتعلق بالضرائب في حد ذاتها بقدر ما كانت تتعلق بآلية تحصيلها، مما أدى إلى شكاوى كثيرة، بجانب هروب الفلاحين وترك قراهم[٣٨] وهو ما تعكسه نصوص المصادر السريانية والتي

أشارت إلى قيام والي الموصل[٣٩] في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور(١٣٦- ١٥٨هـ/ ٧٥٣- ٧٧٤م)، باستعمال القسوة وبصفة خاصة مع الفلاحين، حيث أرهق سكان المنطقة فأهلك الرجال الذين يعملون في الأرض، وداسهم كطمي الشوارع في المدن، فكانوا يتركون مواطن سكناهم هائمين على وجوههم في البلاد[٤٠]، مما دفع الوالي بأن يطلب من الخليفة أبي جعفر المنصور بالسماح له بإعادة كل من هرب من الموصل[٤١].

أما عن آلية التحصيل فكانت تتم على النحو التالي: أولًا، كان على سكان القرى أن يستضيفوا ممثلي الإدارة الضريبية، ويوفروا لهم الطعام أثناء إقامتهم، سواء جاءوا لتحصيل الضرائب من نفس القرية أو كانوا في طريقهم إلى قرى أخرى[٤٢]. وعلى ما يبدو أنه لم تكن هناك أي نظم أو لوائح رسمية تحدد كيفية استضافة هؤلاء المحصلين، هذا إلى جانب أنه كان كل موظف أو جابي الضرائب يجلب معه فريقًا صغيرًا من الحراس المسلحين[٤٣]، بجانب أنه إذا كان هناك عدة ضرائب يجب تحصيلها من نفس القرية، مثل الصدقة، الجزية، أو ضرائب أخرى، فكان هناك عدة محصلين مختلفين، لأن كل نوع من الضرائب كان يتم تحصيله من قبل جهة مختلفة منوط بها تحصيل ذلك النوع، وكان تحصيل الضريبة يتم على ثلاث دفعات سنوية لمواكبة المحاصيل الزراعية، مما يعني أن المحصل كان يعود إلي القرية ثلاث مرات خلال العام الواحد، بالإضافة إلى ذلك، ربما كان على الفلاحين أحيانًا الذهاب إلى المدينة لدفع ضرائبهم، وفي جميع الحالات، كان عليهم نقل المحاصيل بأنفسهم إلى مراكز الجباية، مما زاد من الأعباء عليهم، ناهيك عن "الهدايا" التي كان يتعين عليهم تقديمها للمسؤولين! ومن ناحية أخرى، كانت الضريبة تُحسب نقدًا ويجب دفعها نقدًا، لكن الفلاحين لم يكونوا قادرين على توفير المال إلا ببيع محاصيلهم فورًا، ومن الواضح أن عملية البيع في ظل مثل هذه الظروف لم تكن تصب في مصلحة الفلاحين[٤٤]، لذا وأمام ذلك الوضع الراهن كان عليهم الهروب من القرية والبحث عن عمل آخر.

وتتفق المصادر العربية مع ما ذكرته المصادر السريانية ـ *وإن كانت بأقل تفصيلًا* منها ـ حول الظلم الذي كان يمارس من قبل المحصلين وعمال الخراج تجاه الفلاحين في القرى؛ حيث تشير حوادث عام١٨١هـ/٧٩٧م، إلي ذلك، حيث جبي الحَرشَي[٤٥]عامل هارون الرشيد(١٧٠- ١٩٣هـ/٧٦٨- ٨٠٨م) على الموصل[٤٦] بكل ظلم وعسف، حيث طالبهم بخراج سنين مضت، الأمر الذي دفع سكان البلد ـ *أي الموصل* ـ بما فيهم الفلاحين بالهروب والهجرة إلى أذربيجان[٤٧]، والذي أدي إلى خراب الكثير من قري تلك المدينة، بعد هجرة أهلها عنها والتي وصفتها المصادر

بالقول:" فلم تعمر ورحل أهلها وبادوا فضربه الناس مثلاً وقالوا: "لم يرضوا بمنجاب فجاءهم الحرشي"(٤٨)، وهذا يعكس عظم ما حل بسكان الموصل على يديه ، حيث خربت على يديه الكثير من قري الموصل بعد هجرة وهروب فلاحي تلك المناطق نتيجة الظلم الواقع عليهم من قبل عامل الخليفة العباسي(٤٩).

وفي العصر العباسي الثاني، سار الوضع على نفس المنوال حيث تشير حوادث سنة ٢٩٩هـ/ ٩١١م إلي أن الأموال كانت تستخرج في العراق بكل عسف وجور(٥٠). ويبدو أن ظاهرة استخدام العنف وما كان يصاحبه من جور وظلم واقع على سكان العراق ـ *ومن ضمنهم المزارعون* ـ قد استمرت، بجانب جمع الخراج قبل قدوم موعده؛ إذ يشير نص أحد المصنفات التاريخية لحادثة وقعت في سنة ٣٢٢هـ/ ٩٣٣، بأن الخراج كان يجمع من المستوطنات الزراعية بالعراق بعسفِ وظلم وتهور، بجانب أنه كان في الأساس يجمع قبل أوانه(٥١).

ولا شك أن عملية جمع الخراج قبل موعده، بجانب ظلم الجباه وتعسفهم في عملية التحصيل، قد تدفع الفلاحين العاجزين عن سداد ما عليهم من ضرائب للهروب من القرى والالتحاق بالمدن، وهو ما أكده نص لاحق (للمؤرخ نفسه أثناء إشارته) لحادثة وقعت في سنة ٣٣٠هـ/٩٤١، بأنه في تلك السنة قد ظلم البريدي ـ *أهل العراق* ـ الظلم المعروف لهم وأفتتح الخراج في آذار/ مارس، فخبط التناء(٥٢)(المزارعون) حتى تهاربوا، وأخذ الأقوياء بالضعفاء، مما أدي في النهاية إلى غلاء الأسعار في بغداد(٥٣)، نتيجة ترك المزارعين لحقولهم والهرب للعمل في المدينة.

واللافت للنظر أيضًا أنه حتي وفي حالة عدم هروب المزارع وترك موطنه، كان عليه أن يدفع الخراج قبل نضج محاصيله وزوعه، مما يعنى أنه كان مجبرًا على اللجوء إلى الصرافين والاقتراض منهم بفائدة معينة يتفق عليها الطرفان، وبذلك يكون المزارع بعد بيع محصوله ـ *إن كان ضامنًا عدم تلفه أو بواره* ـ ملزمًا بدفع المبلغ المقرر عليه، ودفع الفائدة التي ترتبت على عملية الاقتراض، مما يعني تحمل المزارع أعباء ومبالغ إضافية(٥٤)، وبالتالي كان عليه أن يختار ما بين الهروب وترك القرية أو الاقتراض والاستدانة، ويبدو أن الخيار الأول كان الأقرب لعقول الفلاحين في ذلك التوقيت.

ج ـ وهناك سبب ثالث يرجعه البعض إلى الضغط الذي كان يمارس من قبل القبائل البدوية على المزارعين وسكان القرى؛ حيث إن هجرات القبائل البدوية إلي مناطق العراق قد سببت دمارًا للنشاط الزراعي للسكان وبصفة خاصة للفلاحين، وهو ما ترتب عليه زيادة مناطق الرعي على حساب

الحقول الزراعية الصالحة للزراعة، وهو ما أدي بدوره إلى هجرة المزارعين لقراهم؛ نتيجة ممارسة البدو للكثير من أعمال اللصوصية والسرقات حاملين معهم قطعان أغنام الفلاحين أو مسببين لهم الضرر بطرق أخرى(٥٥)، وهو ما أكده بن رستة(٥٦) في مصنفة أثناء وصف الطريق بين دير تيرمه(٥٧)إلى الدَّسْكَرَة(٥٨) بقوله:" الطريق في أرض مستوية وقري يمنة ويسرة، وقد خربت وجلا عنها أهلها خوفًا من الأعراب".

الأمر الذي ترتب عليه نقص في الأيدي العاملة المشتغلة بالزراعة في تلك المناطق، والذي أفضي بطبيعة الحال إلى خراب تلك القرى نتيجة هجرة سكانها عنها، والواقع أن العامل الرئيس في امتداد أو تقلص القرى ورقعتها الزراعية؛ هو مدي توفر الأمن والمياه، ونظرًا لعدم توفر الشرط الأول كان بديهيًا أن يهاجر الفلاحون القرى بحثًا عن الأمان في المدن، وبعيدًا عن سطو البدو عليهم وعلى ممتلكاتهم.

د ـ والسبب الرابع يرجع إلى سوء القرار السياسي الخاطئ من قبل السلطة الحاكمة للدولة الأموية فيما يتعلق بالجانب الزراعي؛ إذ تشير النصوص التاريخية إلى قيام والي مدينتي البصرة والكوفة(٥٩) من قبل الخلافة الأموية في سنة٤٥هـ/٦٧٣م بنقل حوالي خمسين ألف من سكان المدينتين إلى منطقة خراسان(٦٠).

صحيح أن هذه الرواية جاءت مقتضبة ومبهمة ويسودها "**التعتيم الإعلامي**" ـ *إن جاز التعبير*ـ ولم تفصح عن الهدف الرئيس عن عملية التهجير لسكان البصرة والكوفة، وإن كان الباحث يرجح العامل السياسي في ذلك؛ نظرًا لمحاولة الوالي تمصير وتعريب منطقة خراسان، ولكن من الجائز القول بإن عملية النقل أو التهجير الجماعي لسكان البصرة والكوفة سواء أكانوا من المدنيين أم من المقاتلين وعوائلهم، كانت بلا شك تتضمن الكثير من الفلاحين وعمال الزراعة في المدينتين، ولاشك أن عملية التهجير الجماعي ـ *أو التهجير القسري* ـ تلك كانت لها نتائج وخيمة وسلبية فيما يتعلق بالجانب الزراعي وإنتاجه في المدينتين بوجه خاص وعلى العراق بوجه عام.

هـ ـ وهناك سبب خامس يعود به كاهن(٦١) إلى أن طبيعة المدن في العراق في العصرين الأموي والعباسي كانت مغرية إلى حد يستحيل معه بقاء الفلاحين الهاربين في أرضهم، حيث كانت اليد العاملة وفيرة إلى حد كان يصعب معه على مالك الأرض في أحايين كثيرة أن يقدم للفلاحين ظروفًا للعمل أفضل من تلك التي كان يقدمها لهم جاره على سبيل المثال، فكانت المدينة بالنسبة للفلاح هي الملاذ الآمن للحصول على فرصة أفضل من العمل بالحقول والمزارع ومن هنا لم يكن أمامه

سبيل سوى الهروب من القرية إلى المدينة، وإن كان دنييت[٦٢] يعارض هذا الرأي؛ معللًا ذلك بأن الفلاح لن يجد متعة في حياة تتسم بالوضاعة الاجتماعية، ولن يكون هناك أمل كبير عند الفلاح في منافسة الصانع والتاجر في المدينة، فكل ما يستطيع الموالي وفي مقدمتهم الفلاحون أن يتوقعوه في المدينة لن يزيد عن حياة يكسبون فيها عيشهم بمزاولة الحقير من الأعمال.

هذا إلى جانب تساؤله لماذا إذاً لم يظل هؤلاء الفلاحون على أراضيهم لا يؤدون ضريبة ما سواء كانت ضريبة أرض أو ضريبة الرأس، ويزاولون بنجاح نوعًا واحدًا من العمل تمرسوا به واعتادوه ألا وهو الزراعة؟ ويجيب على ذلك بأن اعتناقهم ـ *أي الموالي* ـ للإسلام لم يعفهم من ضريبة الأرض، ثم أن الأرض لم تكن ملكًا لهم، وإنما كانت ملكًا للدولة، ومن زاوية أخرى لم يكن الموالي ـ *وهم مسلمون* ـ مرتبطين بالأرض، فإذا هجروها وتدفقوا على المدن تخلصوا بطبيعة الحال من ضريبة الأرض، ومن ثم من كل التزاماتهم الضريبية، هكذا كانت حقيقة الأمور وقد أبدلها الحجاج بن يوسف بإجرائه غير الشرعي[٦٣]؛ لأن الفقهاء يقرون بحق المتحول إلى الإسلام في الهجرة من أرض الخراج، للتخلص مما التزم به من ضرائب، ولكنهم لا يقرون بحقه في الإعفاء من ضريبة الأرض إذا بقي على أرضه[٦٤]، ولهذا تدفق المتحولون إلى الإسلام على المدن وتركوا القرى والمزارع[٦٥].

ويتفق الباحث مع صحة ما ذهب إليه كاهن؛ لأنه بتفاعل عاملي الجذب نحو المدن الأموية والعباسية (الحضرية)ـ *خاصة وأن تلك الفترة كانت تمثل العصر الذهبي لازدهار المدن الإسلامية أو العراقية*ـ علاوة على أن الهجرة والهروب من الأماكن الأخرى ـ *القرى* ـ تحدث حركة سكانية تختلف في حجمها وسرعتها وتوقيتها، ومن أهم نتائج هذه الحركة هو التأثير الإيجابي على المستوطنات المدنية من خلال عملية النمو الحضري المستمر، وبالسلب على القرى والمزارع؛ نتيجة فراغها من الأيدي العاملة[٦٦].

وبناء عليه مثلت إقامة المدن الجديدة مثل مدن البصرة والكوفة وبغداد وواسط وسامراء عامل جذب سكاني كبير، وبما أن المدن العراقية خلال فترة الدراسة، كانت تحتضن الوظائف الأساسية المختلفة والمتعددة، التي توفر فرص العمل للفلاحين الهاربين، مثل الوظيفة التجارية والصناعية والحرفية، كما أنها تمنحهم في نفس الوقت الفرصة للارتقاء بمكانتهم الاجتماعية وتحسين المستوي الاقتصادي لهم، مقارنة بما كانوا يعانونه في مناطقهم الريفية أثناء عملهم

بالزراعة، وهكذا تعاضدت وتشابكت تلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتدفع سكان القرى وبصفة خاصة الفلاحون إلى استيطان المدن وترك القرى[٦٧].

تلك كانت أبرز العوامل البشرية التي ساهمت بصورة مشتركة ومتداخلة على طول الخط العام لفترة الدراسة في دفع عجلة هروب وهجرة الفلاحين من القرى إلى المدن، هذا إلى جانب توافر أيضًا مجموعة من العوامل الطبيعية، والتي ساعدت بصورة مشتركة مع العوامل البشرية سابقة الذكر على تفشي ظاهرة هروب الفلاحين، ويمكن رصد العوامل الطبيعية على النحو التالي:

٢: أسباب وعوامل طبيعية: تضافرت مجموعة من الأسباب الطبيعية أيضًا لتساهم في ظاهرة هروب الفلاحين من القرى وتركهم للزراعة في العراق والإقامة بالمدن، خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

أ ـ كان لعملية تبدل مجري الأنهار في مدن العراق أثرها في استقرار الفلاحين في المناطق الزراعية أو تركها وهجرتها، بجانب الأثار الناتجة عن عملية تحول مجري الأنهار وتحول جزء كبير من الأراضي التي كان يصلها الماء في السابق إلى مناطق مهجورة زراعية، ويظهر ذلك جليًا على طول منطقة النهروان[٦٨] الأوسط والأسفل بأوضح مما يظهر في أي مكان آخر، حيث تُظهر نتائج المسح الأثري لمدينة ديالي خلال حقبة الدراسة التدهور العام الذي حدث نتيجة تبدل مجري نهر النهروان في سنة ٣٢٦هـ/ ٩٣٧م؛ ولعل أوضح شيء هو التناقص الهائل الذي حدث في كثافة السكان الذي يتجلى في مناطق الاستيطان واختفاء حوالي١٤٥٠كيلو متر مربع من الأراض القابلة للزراعة، حيث نجد أن مجموع مساحات الأراضي الزراعي تناقصت من ١١٥٥ هكتار حتي أصبحت ١٤٨هكتار، وهذا يعكس أثر تبدل مجرى الأنهار على المساحة المزروعة، ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن جريان الماء في نهر النهروان قل في الأزمنة التالية، وكان أقصر وأقل من أن يكفي لتشجيع أكثر المهاجريين الأصليين(الفلاحون) أو غيرهم من الباحثين عن الأراضي، للعودة إلى المنطقة المهجورة[٦٩].

ب ـ شكلت معاناة عدد من المدن العراقية من ملوحة أراضيها وبصفة خاصة في مدينة البصرة التي كانت تشتهر بفقر تربتها وملوحة مياهها[٧٠]، هذا إلى جانب كثرة وجود السباخ على قشرتها الخارجية[٧١]؛ نتيجة انخفاض الأرض فيها واستواؤها وقلة المياه الجارية فيها، بجانب ضيق الأراضي القابلة للزراعة فيها، فهي شريط ضيق من الأرض لا يتجاوز بضعة أميال على طول شاطئ دجلة، بجانب اعتماد سكان المدينة فيها وبصفة خاصة المزارعين على مياه البطيحة، فقد

كان أعذب من ماء دجلة[٧٢]، وقد كان ماء البطيحة يصل إلى أطراف البصرة، والتي كانت تعتمد على كمية المياه القادمة من البطيحة التي كانت تزداد في أوقات الفيضانات أو في الأزمنة التي تخرب فيها المشاريع الاروائية في الشمال، فيقل ما يذهب من الماء إلى المزارع، ويذهب إلى البطيحة، مما يعني نقص عنصر المياه الصالح لعملية الزراعة والذي أفضي برمته في الأخير إلى ترك الفلاحين والمزارعين لقراهم والذهاب نحو المدينة(البصرة)؛خاصة لأنها كانت مزدهرة تجاريًا، بجانب أن أغلب قراها كانت عبارة عن بطائح وآجام[٧٣].

ج ـ كانت منطقة البطائح مشكلة العراق الزراعية الكبرى؛ إذ كان نهرى دجلة والفرات يتفرعان عند مصبيهما في شط العرب إلى نهيرات صغيرة كثيرة ومتشعبة، وكانت هذه النهيرات ضحلة، فتفيض المياه على جوانب النهيرات، وتغرق القرى والأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف تلك النهيرات[٧٤]؛ مما يدفع بدوره إلى هجر الفلاحين لتلك المناطق، وقد استمرت تلك المشكلة طوال العصرين الأموي والعباسي؛ إذ يشير نص للبلاذري[٧٥] بأنه في عصر الدولة العباسية قد حدثت بعض البثوق زادت في البطائح سعة؛ وهو ما شكل ضغطًا على الفلاحين للهروب من تلك المناطق وترك مزارعهم نتيجة غمرها بالمياه.

د ـ شكلت الفيضانات وما تلحقه من أضرار بالفلاحين وأراضيهم ومحاصيلهم على الدوام مشكلة كبيرة طوال فترة البحث، وكانت دومًا تدفع السكان للهروب وترك القرى، نتيجة الاتصال الوثيق بين الاضرار الاقتصادية وما تعكسه على حياة الفلاحين؛ حيث يشير التلمحري إلى فيضان وقع في عام ١٢٦هـ/ ٧٤٣م، كانت نتيجته إبادة أعداد غفيرة من البشر، وخربت أماكن لا تحصي، علاوة على تحطم جسر دجلة[٧٦].

ولا شك أن حدوث مثل تلك الفيضانات وما تسببه من مشاكل وأضرار جسيمة؛ دفعت الفلاحين إلى الهجرة على الدوام وترك العمل بالزراعة، حيث شكلت الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها بلاد الجزيرة في بداية العصر العباسي الأول عامل ضغط على الفلاحين وأجبرتهم على ترك أراضيهم، لدرجة أن المؤرخ ديونسيوس[٧٧] عبر عنها قائلًا:" أخذ الناس يتجولون ويتنقلون من بلدة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، كانوا يترنحون كما لو كانوا سكاري"، وهكذا يعكس حجم الأضرار الناجمة عن الفيضانات وما تسببه من أضرار على الفلاح ومزارعه.

هذا إلى جانب استمرار حدوث الفيضانات في بلاد الجزيرة بشكل دوري، حيث وقع فيضان آخر في عام ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، كانت نتيجته إتلاف كل ما كان على شواطئه بما فيها مزارع

الفلاحين وقراهم، حتى مدينة الموصل وقراها لم تسلم من ذلك الفيضان[٧٨]، والتي بلا شك كانت تؤدي في بعض الأحايين إلى هجرة المزارعين نتيجة غرق مزارعهم بالمياه، فكانت الفيضانات تدفعهم على الدوام للهرب وترك العمل بالقرى، هذا بالإضافة إلى الفيضان الذي حدث في مدينة بغداد عام ٢٠٦هـ/٨٢١م، والذي أدي إلى غرق منطقة سواد(ريف) بغداد، والمناطق المجاورة لها بجانب إفساد المزارع التي يعمل بها الفلاحون[٧٩]، والتى قد تدفعهم في الغالب إلى هجر القرى والبحث عن عمل آخر.

وفي هذا السياق نفسه يؤكد الهمذاني[٨٠]: بأنه نتيجة الفيضان في سنة ٣١٠هـ/ ٩٢٢م،انبثق بواسط سبعة عشر بثقًا، فغرق من أمهات القرى ألفان وثلاثمائة قرية.، مما يعني ضمنيًا هروب مزارعي تلك القرى صوب المدن، وبعيدًا عن المبالغة في ضخامة الأرقام، فإن ما يعنينا في المقام الأول أن الفيضانات وما تسببه على الدوام من أثار جسيمة على الأرض والفلاح شكلت عامل ضغط على الفلاح للهروب وترك القرية والالتحاق بالمدن.

هـ ـ شكلت الرياح أيضًا عاملًا من عوامل هجرة الفلاحين من القرى، نتيجة ما كانت تسببه من أضرار اقتصادية تنعكس على حياة الناس ـ *ومن ضمنهم بلا شك الفلاحون* ـ فيكون للناس ردود فعل سريعة لديهم، كان من ضمنها الهجرة وترك العمل بالريف، ولقد أشارت المصادر إلي الأثار التي سببتها الرياح على مدينة البصرة والكوفة عام ٢٨٥هـ/٨٩٨م، والتي وصفت بأنها كان يصاحبها برد كبار مع هطول الأمطار، فتسبب في تلف الكثير من المزروعات بجانب اقتلاع الكثير من أشجار النخيل الخاصة بالفلاحين [٨١]، ولا شك أن الاضرار العامة الناجمة على الرياح وما قد تسببه من تلف للمحاصيل في بعض الأحيان قد تدفع الفلاح في نهاية المطاف إلى الهجرة نحو المدن وترك العمل بالفلاحة.

وخلاصة القول، برزت وتعاضدت مجموعة من العوامل البشرية والطبيعية التي ساهمت في ظاهرة هروب الفلاحين من القرى في العراق وتركهم العمل بالزراعة في فترة الدراسة، فالملوحة في التربة إلى جانب تراكم الغرين في القنوات ومجاري الأنهار، بجانب التأثيرات المدمرة للفيضانات وتغيرات مجري الأنهار، مجتمعة مع انهيار الإدارة والاضطراب السياسي للسلطة الحاكمة في العهدين الأموي والعباسي الأول والثاني قد أفضت في نهاية المطاف إلى ظاهرة هروب الفلاحين من القرى إلى المدن.

أو بعبارة أخري، إن عملية استدامة مبادرات الدولة المركزية ممثلة في الدولة الأموية والعباسية على حد سواء في الاهتمام بالفلاحين وما يعوق من انتاجهم أضحت ضرورية ليس فقط لزيادة المساحات المزروعة ولكن من أجل ضمان استمرار واستقرار الدولة، إذ قامت السياسة الضريبية لدولتي الخلافة على مبدأ رئيس يتمثل أساسًا في الحفاظ على استقرار الخراج، إن لم يكن العمل على زيادته[٨٢]، فعندما تعطلت أو تحطمت أو قلت تلك المبادرات، ظهرت مجموعة كبيرة من المشاكل ولا شك في أن اجتماعها مع بعضها البعض ولد تغيرات محلية كبيرة وكون تهديدًا لم يسبق له مثيل بالنسبة لأنظمة الحكم خلال فترة البحث.

وأخيرًا، ومهما قيل عن أسباب هجر الفلاحين للقرى وانتقالهم إلى العمران فإن الأسباب قد تتعدد ولكن توفر الماء هو الشرط الرئيس الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للفلاح أو حتي بالنسبة لأرضه التي يعمل بها.

ثانيًا: الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحاكمة للحد من انتشار تلك الظاهرة.

قامت السلطات الحاكمة ممثلة في البيت الأموي والعباسي خلال فترة البحث بمجموعة من الإجراءات للحد من ظاهرة هروب الفلاحين من القرى وترك مزارعهم، لأن السياسة الضريبية لدولتي الخلافة كانت تقوم على مبدأ رئيسي يتمثل في الحفاظ على استقرار الخراج، ولذلك سعى الولاة والعمال في الأقاليم إلى دفع عجلة الإنتاج وتحصيل الحد الأقصى من الخراج، مهما كان مردود الموسم، ومهما كانت أوضاع الفلاحين، ومن أجل ما سبق كان على المسؤولين في دولة الخلافة محاولة علاج ورأب صدع ظاهرة هروب الفلاحين من القرى ويمكن رصد تلك المحاولات التي قامت بها السلطة الحاكمة على النحو التالي:

١: فيما يتعلق بمشكلة البطائح وفيضاناتها المتعددة:

فعقب تولي الخليفة معاوية بن أبى سفيان الخلافة، طلب من مولاه عبدالله بن دراج عامل خراج العراق، بمكافحة الفيضانات والاهتمام بأمر البطائح وتجفيفها[٨٣]، وهو ما يعرف علميًا بالبزل[٨٤] الأمر الذي عاد عليه بالكثير من الأموال[٨٥]، وفي ضوء هذه التدابير والمنجزات الزراعية، استطاع معاوية أن يؤسس ـ وعلى حد تعبير " **دنيت**"ـ وزارة مالية بالمفهوم الحديث[٨٦].

ولما كانت ولاية الحجاج بن يوسف على العراق انتبه إلى أن عمليات استصلاح الأراضي في منطقة البطائح، ومحاولة النهوض بالاقتصاد الزراعي فيها بصفة خاصة وفي العراق بوجه عام، تتطلب أيدي عاملة وفيرة، فعمل في خطوة أولى على تدارك النقص الهائل في الأيدي العاملة

الزراعية، وفي قوي الإنتاج الحيوانية، فعمد إلى استقدام أقوام من السند عُرفت بالزطَ جاؤوا بعائلاتهم وحيواناتهم وأنزلهم أسافل منطقة كسكر(٨٧)، حتى غلبوا على منطقة البطائح وتناسلوا وكثرت أعدادهم(٨٨)؛ فكانوا في مرتبة العبيد يعيشون في ظروف سيئة ويعملون في كسح السباخ لقاء لقمة العيش(٨٩)، كما حاول الحجاج بن يوسف الثقفي أيضًا زيادة مساحة الأرض المزروعة، فجفف قسمًا كبيرًا من منطقة البطائح(٩٠)، ولا شك إن عملية تجفيف البطائح وجعلها أرضًا صالحة للزراعة، كانت مجرد سياسة لحظية ووقتية أملتها الظروف الراهنة وليست سياسة مستدامة سار عليها بقية ولاة العراق خلال فترة الدراسة.

٢: فيما يتعلق بالاهتمام بالمرافق ونظم الري والعناية بالموارد المائية:

لم تقتصر مشاريع ولاة بني أمية في العراق على استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية فحسب، بل صاحبها أيضًا عملية اهتمام بمشاريع الري؛ حيث أهتم الولاة الأمويون بمشاريع الري عناية كبيرة، فأمروا بحفر الأنهار وشق القنوات وأقاموا القناطر والجسور والمسنيات(٩١)، لمكافحة الفيضانات وحجز مياهها عن غمر الأراضي المجاورة للنهر؛ حيث ورد نص يشير إلى قيام زياد بن أبيه والي البصرة والكوفة بعد ذلك (٤١- ٥٣هـ/ ٦٦١- ٦٧٣م)، ببناء جسرًا كبيرًا في الكوفة ليمنع فيضان الماء، وقد ظل هذا الجسر طوال العهد الأموي، وقد أجريت عليه إصلاحات كثيرة في عهد ولاة بني أمية، ثم أصلحت بعد بني أمية عدة مرات(٩٢).

أما فيما يتعلق بالاهتمام بالمرافق ونظم الري عند العباسيين، فقد كان الخلفاء العباسيون ووزراءهم وولاتهم على مستوى كبير من الشعور بالمسؤولية بالانتماء إلى الأرض، ولم يتهاونوا عن القيام بجهود كبيرة ملموسة في الأنهار وحفرها وتوسعتها، حيث تشير الشواهد التاريخية إلي أنه في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي أولى الخليفة المعتضد(٢٧٩- ٢٨٩هـ/٨٩٢-٩٠١م) عناية كبيرة في محاولة تحسين مشاريع الري في العراق، لما تدره من دخل لموارد الدولة المالية؛ فأمر في عام(٢٨٣هـ/٨٩٦م، بكَرْي نهر الدجيل وقلع صخرة في فوهته كان يمنع الماء فيه (٩٣).

هذا ولم تقتصر عناية العباسيين على حفر وتوسعة الأنهار فحسب، بل حرصوا على إقامة السدود والقناطر ومراقبة الزيادات في مياه نهري دجله والفرات، نتيجة لما كانا يسببانه من خطر الفيضان، بسبب توسع المدينة الشرقية لبغداد من جهة واهمال مشاريع الري من جهة أخري، فصار موضع فيضان نهري دجلة والفرات موضع عناية خاصة من صناع القرار، حيث أصبحت الحاجة

شديدة لمراقبة حركة الأنهر وتسجيل مناسيب المياه خاصة في موسم الفيضان، حين يفيض النهر ويهدد المدينة بالغرق(٩٤).

وقد رصدت المصادر التاريخية حرص الخلفاء العباسيين على مراقبة الزيادات، وذلك باستعمال آلات مقاييس الماء التي كانت تعطى الإشارة إلى ارتفاع مناسيب المياه، والعمل بكل جد وإخلاص لدرء خطر الفيضانات؛ فيشير نص ذكره ابن الجوزي(٩٥) في حوادث سنة(٢٩٣هـ/ ٩٠٥-٩٠٦م) قائلًا:" ونصب المقياس على دجلة من جانبيها طول خمسة وعشرون ذراعًا، وعلى كل ذراع علامة مدورة، وكل خمسة أذرع علامة مربعة مكتوب عليها بحديدة علامة الأذرع يعرف بها مبالغ الزيادات".

ومن الملاحظ هنا عدم ذكر الموقع الذي أنشئ فيه المقياس، ولكن الإشارة إليه فيما بعد بمناسبة ذكر حوادث الفيضان وغرق بغداد يدل على وجه التأكيد على أنه كان في مدينة بغداد، وقد نصب مقياسان: أحدهما في الجانب الغربي، والثاني في الجانب الشرقي، لمراقبة مناسيب مياه الفيضان في كل من الجانبين عند تعذر الاتصال بينهما في حالات الفيضانات العالية، كما لا توجد شواهد تاريخية عن المدلول الذي استند إليه في نصب هذا المقياس بالنسبة إلى مستوى سطح البحر، ولكن من المرجح أن أسفل المقياس كان قد ثبت في قعر النهر، أو في أوطأ مستوى للمياه في زمن شح المياه، وكان ارتفاعه خمسًا وعشرين ذراعًا كما تم ذكره في السابق(٩٦).

وهكذا أولى الخلفاء العباسيون عناية خاصة بالمرافق وانظمة الري المتعددة لمحاولة تجنب الفيضانات وما تجلبه من دمار على المناطق الريفية في العراق، خاصة وأن تلك المناطق بما فيها الفلاحون كانت تمد أغلب المدن بما يحتاجون إليه من المنتجات الزراعية اللازمة للعيش والغذاء، فضلًا عما تقدمه للدولة من أموال الجبايات التي تعتبر من أكبر موارد الدولة المالية.

٣: ما يتعلق بإعادة الفلاحين إلى الحقول:

أما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة لإعادة الفلاحين، فقد اتخذ الحجاج بن يوسف والي العراق مجموعة من الإجراءات القاسية تتعلق بالفلاحين أنفسهم، ففي خطوة ثانية منه بعد خطوة تجفيف البطائح، أمر عماله بضرورة منع هجرة الفلاحين من قراهم إلى المدن، وأمر بإرجاعهم إلى مزارعهم وحقولهم بقراهم بالقوة، ونقش على يد كل واحد منهم اسم قريته، وإلزام من أسلم منهم بما يجب عليه من الضرائب (٩٧).

ويعزو البعض سبب قيام الحجاج بذلك الإجراء؛ لأنه أثناء قيام ثورة بن الأشعث[٩٨]، شكل موالي البصرة مصدر خطر عليه، فقد كانوا كثيرين وأقوياء، فرغب الحجاج في تشتيت شملهم حتى لا ينتهى الأمر بهم إلى تكوين جماعة قوية، وقال لهم:" إنكم غرباء بائسون فخير لكم أن تبقوا في قراكم[٩٩]"، ثم أمر بعد أن فرغ من أمر ابن الأشعث بأن يوزعوا بين القرى، وتم له بذلك الإجراء تفريق شملهم والقضاء على جمعهم، وبعث بهم إلى حيث شاء بعد أن نقش على يد كل رجل منهم اسم المكان الذي وجهه إليه[١٠٠].

كما وجدت تفسيرات أخرى لإجراء الحجاج السابق الذكر؛ منها أن الحجاج قد اضطر إلى إرجاع الفلاحين إلى قراهم، لكي يزود الريف بالأيدي العاملة ويخلص البصرة من هذا العنصر القلق، خاصة بعد حدوث هجرة واسعة من الفلاحين إلى البصرة والكوفة، أدت في نهاية الأمر إلى الاضرار بالأراضي الزراعية، التي حُرمت من الأيدي العاملة فنقص إنتاجها، وازدادت أعباء من ظل يعمل بالزراعة من الفلاحين، الأمر الذي كان يدفعهم إلى مغادرة أراضيهم أو تحمل حياة قاسية[١٠١].

ويبدو أن ظاهرة هجرة الفلاحين من الأرياف إلى المدن كانت متفشية ومنتشرة ، إلا أنها اشتدت وزادت في ظل ولاية الحجاج وبلغت حدًا غير مسبوق بفعل سياسته الغاشمة؛ كما أن السياسة الإصلاحية التي تبناها كانت على ما يبدو ظرفية، وليست سياسة مستدامة، الأمر الذي دفع عمال الخراج إلى إعلام الحجاج بخطورة الوضع، فكتبوا إليه:" بأن الخراج قد انكسر، وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار، فكتب إلى أهل البصرة وغيرها:" أن من كان له أصل في قرية فليخرج إليها"[١٠٢].

وقد تزامنت ذروة الأزمة الاقتصادية في العراق وفي مقدمتها ـ *هجرة وهروب الفلاحين من القرى وصدور قرار منعهم من الهجرة* ـ مع وصول عبد الرحمن بن الأشعث إلى البصرة مُعلنًا العصيان والتمرد على الحجاج، فالتقت ومن غير ترتيب مسبق أفكاره وأفكار مؤيديه ضد الحجاج، مع المتضررين من الموالي، بعد أن أظهر ابن الأشعث وأتباعه تعاطفهم مع هؤلاء المتضررين، فسرعان ما كان هؤلاء أداة فعالة في يد ابن الأشعث، ليجمعهم حوله لتحقيق مراميه السياسية ممنيًا إياهم بالمساواة بالعرب في سجلات العطاء، فكان أنْ وجد الموالي والمزارعون أنفسهم يقاتلون الحجاج مع ابن الأشعث[١٠٣].

ولما علم الحجاج، أن الموالي كانوا يمثلون السواد الأعظم ممن خرج عليه وقاتله مع صفوف بن الأشعث، أحبْ أن يُسقط ديوانهم ويفرق جماعتهم حتى لا يتألفوا ويتعاقدوا، فأقبل على الموالي وقال: "أنتم علوج وعجم، وقراكم أولي بكم"، ففرقهم وفض جمعهم كيف أحب وسيرهم كيف شاء ونقش على يد كل منهم اسم البلد التي وجَهه إليها(١٠٤).

ولم يقتصر الأمر على ما سبق ذكره، فقد نُقل عن الواقدي أن الحجاج، وبعد أن تخلص من ابن الأشعث، قال: الآن فرغت لأهل السواد(١٠٥)، وبذريعة الوقوف مع ابن الأشعث استهدف رؤساءهم وأهل بيوتاتهم من الدهاقين فاتهمهم، وبالرغم من دورهم التاريخي في الإشراف على عمارة الأرض وتوجيه المزارعين وقيادتهم في كافة مراحل الإنتاج عمد إلى ملاحقتهم وقتلهم؛ وكان كلما قُتل دهقان إلا قام بمصادرة أملاكه وأمواله، كما قام بالتضييق على من بقي منهم وألحق بهم الأضرار الجسام، فكانت النتيجة أن خربت الأرض(١٠٦).

والجدير بالذكر أن تلك الإجراءات التي لاقت الكثير من النقد من قبل بعض المؤرخين؛ فقد اعتبرت مناقضة لروح الإسلام الحرة، بجانب شعور أصحاب الأعمال أنها ستفقدهم الكثير من العمال الذين يعملون بأجور رخيصة، كما أن العمال أنفسهم قد كرهوا الرجوع للعمل في مجال الزراعة، وكان كل ذلك من أهم دوافع التأييد العام الذي لقيته ثورة ابن الأشعث في سنة ٨٢هـ/٨٣هـ/ ٧٠١ـ ٧٠٢م(١٠٧).

إلا أن اللافت للنظر في إجراءات الحجاج مع المزارعين الآبقين من الموالي، وبخاصة من الناحية الشرعية، هو القول بعدم الاكتفاء بإلحاقهم بقُراهم وربطهم بالأرض، بل فرض الجزية على من أسلم منهم(١٠٨)، ويذكر ابن عبد الحكم، أن أول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة الحجاج بن يوسف(١٠٩)، وفي كل الأحوال يذهب الباحث مع صحة ما أفترضه سريوي بأن المقصود بالجزية، في حالة مزارعي السواد هو جزية الأرض، وليس جزية الرأس(١١٠).

وانطلاقًا مما تم ذكره، يري خماش(١١١) أن عملية إرجاع الفلاحين إلى قراهم جاء بطلب من عمال الحجاج؛ لانكسار الخراج نتيجة إسلام أهل الذمة ولحاقهم بالأمصار، أي أن قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الأموال المطلوبة من أراضيهم ونواحيهم؛ نتيجة لذلك، وقد كان بإمكان الحجاج أن يعمد إلى إحصاء الموالي في البصرة والكوفة، وأن يستوفى الجزية منهم، وهو أمر لم يحدث ولم يشر إليه

مصدر من المصادر، مما يدل على أن ماهية هذا الإجراء كانت تكمن في تعمير الريف واستيفاء خراجه.

ويعلل فلوتن أيضًا على ماهية تلك الإجراءات[١١٢] بأن الهدف من تلك التدابير الحازمة، بأنها كانت عودة بالنظام الضرائبي القديم إلى سابق عهده، ولكيلا يترك هؤلاء الفلاحون القرى أمر الحجاج عماله بأن يوشم اسم القرية على يد هؤلاء الفلاحين[١١٣]، وإذا ما تم التسليم جدلًا مع ما ذهب إليه فلوتن بأن الحجاج استهدف إعادة استخراج ضريبة الرأس فأمكنه ذلك من الذمي في القرى أو في المدن، وزيادة على أن كل من تجب عليه الجزية من ذكور أهل الذمة البالغين كان مُرسمًا في سجلات الديوان؛ فقد جرت السُنة العمرية بأن يوسَم كل من كان خاضعًا للجزية من أهل الذمة بالرصاص[١١٤]، ومن جهة أخرى، فإذا كان الحجاج يستهدف جزية الرأس لأعاد فرضها على من أسلم من ذميي سكان المدن أيضًا، وذلك ما لم يحدث[١١٥]، وهو ما يدفعنا للقول بأن فلوتن قد جانبه الصواب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى جرت القاعدة في جباية جزية الرؤوس على أن يُحصي من تتوجب عليهم الجزية من سكان كل قرية ويُترك لرئيسها المسؤول أمام عمال الخراج تحصيل المقدار الإجمالي الواجب تسليمه وكيفية تقسيم هذا المقدار على أبناء قريته[١١٦]، وفي هذه الحالة يمكن للحجاج استيفاء جزية أهالي هذه القرى كاملة، إذ إن النقص، إن حصل، يتحمله من بقي من أبناء القرى[١١٧].

ومما تقدم نخلص إلى أن حادثة الحجاج مع مزارعي السواد تبقي في النهاية مرتبطة بتثبيت حُكم قد أقره عمر بن الخطاب وصار ثابتًا من ثوابت التنظيم الضريبي في الدولة الإسلامية، وبات مُجمَعًا عليه من قِبل فقهاء الأمة ونُخبها، ومن ثم استهدف الحجاج من وراءه إعادة المزارعين الفارين إلي القرى وربطهم بالأرض وإلزامهم بمواصلة العمل وتأدية الخراج المفروض على أراضيهم، الذي لا يُرفع بإسلام مالكها[١١٨].

ومن اللافت للنظر أيضًا أن المصادر التاريخية التي تناولت تاريخ السواد لم تذكر شيئًا عن أي اعتراضات على إعادة السكان إلى موطنهم الأصلي، إذ لم يكن هناك ما هو غير معتاد في ذلك، بل على العكس من ذلك، هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن هذا الإجراء كان يُطبق أحيانًا في مصر وسوريا أيضًا[١١٩]، حيث سعت السلطات إلى منع الفلاحين من مغادرة أراضيهم بالقوة، لضمان استمرار الإنتاج الزراعي واستقرار العائدات الضريبية[١٢٠].

ولعل ما يؤكد أن هذا الإجراء كان عامًا وليس خاصًا بأهل العراق فحسب ما أورده التلمحري[١٢١] قائلًا:" حيث أصدر عبد الملك بن مروان(٦٥- ٨٦هـ/٦٨٤- ٧٠٥م) قانونًا صارمًا ينص على أن يلحق كل فرد ببلدته أو مسقط رأسه، ويسجل اسمه واسم أبيه في سجلات مخصصة لذلك، ولم يكتفى ذلك الإجراء بعملية التسجيل فقط بل جرى أيضًا حصر لجميع أملاك كل فرد من زروع وثروة وحتى عدد أولاده وكل ما يملك.

وعلى كل حال، وفي خطوة ثالثة ضمن برنامج الحجاج الاصلاحي، عمل على تشجيع ملاك الأراضي من سكان العراق على الاستمرار في الإنتاج ومساعدتهم بالعين والمال؛ إذ تشير المصادر بأنه كان يخرج إلى المعاينة المباشرة لأحوال الفلاحين في الحقول والمزارع، ويتفقد أحوال الزراعة فيقف عند كل حقل ليسأل الفلاحين عن طرق الزراعة وحال المحاصيل، وحرصه الدؤوب، على ما يبدو، على الاجتماع بالدهاقين العارفين بمسائل الخراج واستشارتهم[١٢٢].

بل وفي هذا الإطار يُذكر أنه أسلف المزارعين من بيت المال؛ للتخفيف من حدة الأزمة التي كانوا يعانون منها، فأقرضهم مليوني درهم[١٢٣]، وهذا يعكس أن متطلبات الإنتاج الزراعي كانت موزعة أدوارها بين الدولة والمزارعين، وأن الدولة كانت كثيرًا ما تتبري في دعم المزارعين وتسليفهم النقود ليستعينوا بها في تهيئة متطلبات الزراعة، وذلك لأن المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم الحجاج، أدركوا أهمية رأس المال في عمارة الأرض وزيادة الإنتاج، ولا سيما الزراعي منها، ويبدو أنه تلمس أن كل عملية إنتاج أو دورة زراعية تستلزم إسهامًا فاعلًا من رأس المال، ولما شعر أنه لا يتوفر مع المزارعين أوعز بضرورة تأمينه من بيت مال المسلمين، فأقدم على إقراضهم مليوني درهم[١٢٤]، ومثل هذا التوجه لا يختلف في روحه ومضمونه عن تجربة المصارف الزراعية في العصر الحديث[١٢٥].

كما أن الحجاج أولى عناية خاصة بتربية البقر؛ بل ومنع أهل السواد من ذبح البقر؛ لتوفير الأعداد اللازمة منها لكي تكثر الحراثة والزراعة[١٢٦]، وقد لقي انتقادات كثيرة من سكان السواد بسبب هذا الإجراء، وكان من ضمن تلك الانتقادات قول الشاعر[١٢٧]:

شكونا إليه خراب السواد فحرم فينا لحوم البقر

وكان كما قيل في بعده أريها السها وتريني القمر.

هذا إلى جانب استمرار عناية خلفاء بني أمية بسياسة الإصلاح الزراعي، فقد كان أيضًا للخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز(٩٩- ١٠١هـ/ ٧١٧- ٧٢٠م) مواقف مشهودة تجاه الفلاحين حيث روى عنه قوله الشهير:" من غلب على الماء شيء فهو له..، وكتب إلى أحد عماله على إحدى المدن قائلًا له:" إن أجر لهم (أي الفلاحون) ما أحييوا ببنيان أو حرث"[١٢٨]، بجانب أنه قد أمر بحفر نهر في مدينة البصرة بعد أن شكي له أهل البصرة بأنه إن لم يحفر لهم نهرًا في البصرة فسيرحلون عنها[١٢٩].

وفي السياق ذاته، وكما ورث بنو العباس الحكم عن بني أمية، ورثوا أيضًا عنهم سياسة إرجاع الفلاحين إلى قراهم والتي نفذها الحجاج في السابق، خاصة بعد النقص الهائل في اليد العاملة ومن ثم ظهر تراجع في الإنتاج وقلة في أموال الخراج، وأمام هذا الوضع سعي موسي بن مصعب والي الموصل من قبل الخليفة أبي جعفر المنصور، إلى إصلاح الوضع بكل السبل الممكنة وذلك لإعادة دورة الإنتاج الزراعي إلى مسارها الطبيعي بعد تفاقم ظاهرة هروب الفلاحين من قراهم والتحاقهم بالمدن العناية والاهتمام بالفلاحين؛ فطلب من الخليفة أبي جعفر المنصور السماح له بإعادة الفارين من الموصل وقراها، خاصة بعد خراب أراضيهم بعد هروبهم عنها وفقًا لما صرحت به المصادر السريانية[١٣٠].

وفي سبيل تحقيق مشروعه المتضمن إرجاع الفلاحين الهاربين إلي قراهم، أرسل لكل ثلاث مدن من مدن إقليم الجزيرة رجلًا يقوم بإحصاء الهاربين وإعادتهم يعاونه في ذلك مجموعة من العساكر والجنود[١٣١]، هذا إلى جانب قيامه بإصدار منشورًا يتضمن أنه من كان يخفي في منزله أحد الفلاحين الهاربين من قراهم في الموصل فسيتم مصادرة جميع أمواله، علاوة على ما سيحل به من العقاب، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى قيام كل من كان يأوي في داره أحدًا من هؤلاء الفلاحين القيام بطردهم؛ خوفًا مما سيحل بهم من عذاب[١٣٢]، ومن جهة أخرى استخدم هذا الوالي أيضًا سياسة الترغيب برصد مكافاة مالية لكل من يدلي عن وجود أحد الفلاحين الهاربين، ولقد أتت تلك السياسة أُكلها فاستطاع إرجاع كل الهاربين إلي الموصل وقراها[١٣٣].

ومن ناحية أخرى، فمن البديهي أن أي هروب للفلاحين من قرية ما قد يؤدي تلقائيًا إلى زيادة أعباء الباقين منهم؛ لذلك كان على البقية إما اختيار الاحتفاظ بإخوتهم عن أعين السلطات في دورهم، أو البحث عنهم وابلاغ السلطات عن أماكن وجودهم، أو البحث عن فرصة هروب مثلهم [١٣٤]، هذا إلى جانب أنه ومع مزامنة القيام بحملات التفتيش في الريف بحثًا عن الهاربين،

أصبح من واجب رؤساء القرى مساعدة السلطات في ذلك، ولهذا وجد موظفون لدمغ الفلاحين بإشارات وأختام تدل على قراهم(١٣٥).

لم يستمر الوضع بين ولاة العباسيين والفلاحين على نفس المنوال السابق، فمع استقرار الأوضاع السياسية في عهد الخلافة العباسية، زادت أهمية الفلاح وبرز دوره الكبير في عملية الزراعة وتطورها، ورأى الخلفاء العباسيون وولاتهم أن تقديم العون والمساعدة للفلاحين تعتبر سياسة مالية مستنيرة، بجانب يعكس الأدوار المتبادلة بين الدولة والفلاحين؛ فعندما شكى فلاحو البصرة قله المياه في نهر الدير(١٣٦)، أنشأ سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس لهم المغيثة لزيادة المياه في هذا النهر وأنفق عليها مليون درهم(١٣٧).

هذا وفي السياق نفسه، فقد أتبع الخلفاء العباسيون سياسة التفاهم والترغيب والاقناع مع الفلاحين قبل أن يصدروا قرارًا قد يكون مجحفًا بحقهم، فعندما حفر الخليفة المهدي(١٥٨- ١٦٩هـ/ ٧٧٤- ٧٨٥م)، نهر الصلة(١٣٨)، وكان قد أجرى حوارًا مع المزارعين ،فأقنعهم بأن تكون نسبة المقاسمة على غلاتهم على أن تلغى هذه النسبة بعد ذلك(١٣٩).

وقد استمر خلفاء بني العباس بعد المهدي على نفس ذلك المنوال، حيث تشير نصوص المصادر التاريخية إلى أن الخليفة العباسي المعتضد بالله (٢٧٩- ٢٨٩هـ/٨٩٢- ٩٠١م)، كان يشرف بنفسه على عملية توزيع الماء وحرصه على وصولها للفلاحين، وأنه كان يستمع إلى شكاوى المزارعين والفلاحين، ويحرص على إزالة كل العقبات أمامهم؛ فكان من جملة ذلك أن اتفق أصحاب الضياع على تضييق أبواب أحدى القناطر الواقعة على نهر عيسي(١٤٠)، لغرض استئثارهم بالمياه لمزارعهم دون الفلاحين، فأمر المعتضد بتكوين لجنة للتحقيق والتي قررت توسيع الباب الأوسط للقنطرة وجعل سعته اثنين وعشرين ذراعًا(١٤١).

٤: ما يتعلق بسوء الإدارة المالية وظلم الولاة:

أما فيما يتعلق بسوء الإدارة المالية وظلم الولاة، فقد اتخذ الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز مجموعة من الإصلاحات كانت تهدف إلى تخفيف الضرائب عن الفلاحين، فاعتبر ذلك عملًا مشجعًا للفلاحين للإقبال على الزراعة؛ فكتب رسالة إلى واليه على الكوفة يطلب منه العطف على الفلاحين وتخفيف الضرائب عنهم(١٤٢).

وعلى هذا المنوال أيضا، حاول الخلفاء العباسيون من بعدهم وعلى رأسهم الخليفة المهدى اتباع سياسة الترضية ورفع الضرر عن كاهل الفلاحين، فقد شكى صاحب زرع للمهدي ـ *وكان نائبا*

عن أبيه المنصور في بغداد ـ أن زرعه أصابه خراب أو حيف، وانه لن يستطيع دفع ما عليه من خراج لهذا العام ـ *ومقداره مائتا ألف درهم* ـ فأجله المهدى بخراجه هذا إلى العام المقبل، بل وعندما بلغ الخليفة المهدى أن بعض عمال الخراج وجباته يستعملون القسوة والشدة مع المزارعين، أمر وزيره" بالكتابة إلى جميع العمال برفع الظلم عن أهل الخراج"، بالإضافة إلى ذلك أنشأ ديوانا خاصا بالنظر في المظالم أطلق عليه" ديوان النظر في المظالم"(١٤٣).

وفي هذا السياق، سار هارون الرشيد(١٧٠ـ ١٩٣هـ/٧٨٦ـ ٨٠٨م) على نفس سياسة أبيه في الحد من الأعباء على المزارعين؛ حيث قام في سنة ١٧٢هـ/٧٨٨م، بتخفيف نسبة المقاسمة(١٤٤) على الفلاحين وأنقصها، كما قام بإلغاء الرسوم الإضافية التي كان يأخذها الجباة من المزارعين" كرزق عامل أو أجور الكيالين أو أجرة نزوله حمولة الطعام"، هذا بالإضافة أن الفلاحين كانوا يفضلون العمل في مزارع الدولة، فقد عمل أهل الشعيبية من الفرات بالبصرة مزارعين لضيعة تابعة لعلي بن الخليفة الرشيد، على أن يخفف من مقاسمتهم فيها(١٤٥).

وقد كان للخلفاء العباسيين مواقف عديدة تبرز دورهم في حماية الفلاح من سوء تصرفات الجباة وخاصة في مسألة جباية الخراج قبل نضوج المحاصيل، فأنهم ـ *أي الخلفاء*ـ كانوا يمنعون ذلك، فعندما أخبر الخليفة المتوكل(٢٣٢ـ ٢٤٧هـ/٨٤٦ـ ٨٦١م) بهذه الحالة" وأن هذا الأمر قد أضر بالفلاحين، فهم يقترضون ويتسلفون" وقد اتخذ قرارًا بتأخير موعد جباية الخراج إلى وقت نضوج المحاصيل(١٤٦).

هذا بالإضافة إلي أن الخليفة المعتضد(٢٧٩ـ ٢٨٩هـ/٨٩٢ـ ٩٠١م) أحدث في عام ٢٨٢هـ/ ٨٩٥م تقويمًا جديدًا بخصوص موعد جباية الخراج، فقد أخر وقت جبايته من الحادي عشر من أبريل ـ *وهو النوروز الفارسي* ـ إلي السابع عشر من يونيو، وأصبح التاريخ الجديد يدعى "بالنوروز المعتضدي"(١٤٧)، فأراد الخليفة المعتضد بإصلاحه هذا أن يجعل وقت الجباية يتوافق مع موسم نضوج المحاصيل، وكان الخليفة المعتضد يساعد الفلاحين أيضًا بتسليفهم النقود لشراء البذور والبقر(١٤٨)، فكان هذا الأمر أشبه بالجمعية الزراعية في عصرنا الحالي إن جاز التعبير.

ولم يقتصر أمر الاهتمام بالفلاحين ومراعاة مصالحهم على الخلفاء العباسيين فحسب، بل سار الوزراء على شاكلة خلفاءهم، حيث كان للوزير أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات، الذي أسند إليه المقتدر(٢٩٥ـ ٣٢٠هـ/٩٠٧ـ ٩٣٢م) الوزارة في سنة(٢٩٦هـ/ ٩٠٨م)(١٤٩)، عناية خاصة بالفلاحين والمزارعين، حيث كان ينصح عماله دائمًا بأن أصل العمارة وزيادة الارتفاع هي حفظ

البذور(يقصد الفلاحين) ولن يتم ذلك إلا بالعدل، كما أنه كان يوصي عماله بضرورة معاملة التناء والمزارعين معاملة حسنة(١٥٠)، كما تؤكد المصادر على أن حسن معاملته للفلاحين كانت تعود بالنفع عليه نتيجة ما كان يذكره الفلاحون عن حسن سياسته ومعاملته لهم، بجانب أنه كان يسدد عنهم في بعض الأحيان مغارمهم(١٥١).

كما أولي الوزير علي بن عيسي بن داود بن الجراح عناية خاصة بالفلاحين أيضًا، إذ كان يعد من أكثر وزراء الخليفة المقتدر عناية بالفلاحين، وقد أفصحت المصادر بأنه كان يكتب كتبًا بصفة دوريه إلى عماله يوصيهم فيها:" بإنصاف الرعية والعدل فيهم"، كما كان يسلف فقراء الفلاحين البذور، ثم يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد(١٥٢).

وأخيرًا، يمكننا أن نؤكد؛ على أن عمارة الأرض على الوجه الأمثل؛ هي ما كان يؤرق بال المسؤولين في عهد الدولتين الأموية والعباسية خلال فترة الدراسة، باعتبارها عنصرًا مهمًا من عناصر الإنتاج(١٥٣)، لأنها كانت تعتبر هي المصدر الأكبر لموارد الدولة المالية، ولهذا كانت الإجراءات التي قاموا بها من أجل خدمة ضمان مورد دائم ومستمر للدولة، لأن استقرار أي دولة كان يتوقف على ضمان استقرار مواردها المالية.

وخلاصة القول، أن المحاولات والإجراءات المختلفة التي بذلتها الإدارة الأموية والعباسية من بعدها في العراق منذ منتصف القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي حتى منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، والتي تراوحت ما بين استعمال الشدة تارة واستعمال اللين تارة أخرى، كان الهدف والغرض منها القضاء على ظاهرة الهروب من الموطن وترك القرى، بيد أن تلك السياسات والاجراءات لم تحقق نجاحًا كبيرًا، ولم تتمكن من وضع حد للقضاء على تلك الظاهرة وتبعًا لذلك فإن الحالة قد استمرت على ما هو عليه طوال حقبة الدراسة وحتي في الحقبة التالية.

ومرد ذلك إلى أن اهتمام الإدارة الأموية والعباسية قد انصرف إلى علاج أعراض المرض دون الأسباب الحقيقية الكامنة وراءه وفهم صيرورة أسبابها، وقد وضح أن أكثرها فاعلية وأبعدها أثرًا في حدوث ظاهرة الهروب من الموطن الالتزامات الضريبة المقررة على الأرض، والتي أرهقت الفلاحين وفي الوقت نفسه كانت تمثل موردًا لا يمكن الاستغناء عنه للسلطات الحاكمة، إذ كانت عملية تحصيل الخراج من الفلاحين وأراضيهم، تسمو فوق أي اعتبار في نظر الولاة الأمويين وعلى رأسهم الحجاج بن يوسف، وفي نظر الإدارة العباسية وعلى رأسها موسي بن مصعب والي الموصل.

وعليه، فإن ظاهرة هروب الفلاحين في العراق من الموطن إذا تبرز مساوئ حكم ولاة الأمويين والعباسيين على سكان العراق، وتدل على عدم استكانة الفلاحين لظلم مجحف لم تسعفهم الظروف بالتعبير عنه عادةٍ إلا بهذه الطريقة السلبية.

ثالثًا: أثر ظاهرة هروب الفلاحين من القرى في العراق على السلطة الحاكمة:

نسعي في هذا الجانب إلى كشف النقاب عن مخلفات ظاهرة هروب الفلاحين من الموطن، حيث ترتب على تلك الظاهرة عدة نتائج فيما يخص المناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن بسطها على النحو التالي:

١: فيما يخص الآثار الاجتماعية:

من الملاحظ في العراق أثناء فترة الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين سكان الحضر والريف، والذي ترجم إلى موازنة بين عدد وحجوم المدن والقرى؛ حيث ظهر هناك ارتباط بين عدد المستوطنات الحضرية والريفية في العدد والتوسع، فكلما ازداد عدد وحجوم المستوطنات الريفية نما عدد وتوسع حجم المستوطنات المدنية التي تلعب دور الأماكن المركزية، الأمر الذي تأثرت به البنية الداخلية للمدن أيضًا[١٥٤]، أي كلما كانت أحجام القرى في المحيط الريفي كبيرة، كلما شكلت عامل ضغط وتوسع بالنسبة للمدينة نظرًا لهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إليها، كما أن المدن شكلت عامل جذب للأعداد الغفيرة التي كانت تقطن في الأرياف ذات الأحجام الكبيرة، لأن المدن المركزية كانت تحوي الوظائف الأساسية مقارنة مع القرى الريفية التي لم يتوفر بها سوى العمل بالحقول[١٥٥].

كما شكلت ظاهرة الهجرة من الموطن في مجملها أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة، كان من أهم مظاهرها النقص الهائل في اليد العاملة، ومن ثم تراجع في الإنتاج، مما حدا بالمسؤولين إلى اتخاذ اجراءات صارمة لتنظيم حركة السكان وإعادة بعض المهاجرين إلى حقولهم، وإن كان يراها البعض أكثر إيجابية ولا تؤثر على موازنة توزيع السكان وتجمعاتهم[١٥٦]، فتشير المصادر السريانية إلى أن الموصل والقرى التابعة لها قد خربت نتيجة هجرة سكانها وأن الأرض قد خربت فلم تجد الماشية ما ترعاه[١٥٧].

ومن النتائج الاجتماعية المترتبة على هجرة الفلاحين لقراهم ارتفاع الأسعار بسبب قلة المتوفر من المحاصيل، نتيجة بوار الأرض بعد هجرة الفلاحين عنها، وهو ما أدي إلى ظهور الغلاء في بغداد حيث أشارت المصادر إلى ارتفاع الأسعار بجانب حدوث المجاعات فأكل الناس

الحشيش وكثر الموت[١٥٨]، وهو نفس ما أكدته المصادر السريانية على منطقة الموصل التي انتشر بها الجفاف نتيجة هروب الفلاحين منها[١٥٩]، وبلغت حدة الفقر والجوع في المدينة بأنه كان المتسولون يقفون على الأبواب على كل باب أكثر من عشرة وعشرين وثلاثين متسولًا[١٦٠]، ورغم المبالغة حول أعداد المتسولون على أبواب المدينة، إلا أن ذلك يعتبر غيضُ من فيض لنتائج هروب الفلاحين من القرى، نتيجة قلة المعروض من المحاصيل الزراعية الأمر الذي أفضي برمته إلى انتشار ظاهرة التسول نتيجة عدم توفر ما يسد الرمق فانتشرت ظاهرة الجوع.

وأخيرًا، لا شك أن ظاهرة الهروب من الموطن قد أدت في أكثر من حالة إلى تدن في مستوي الخدمات العامة في المدن المستقبلة للمهاجرين، وضغط على الوحدات السكنية في المدن أيضًا، بجانب الاختلال في التركيبة السكانية بين الريف والمدينة[١٦١]، لكل ذلك سعت الدولة الأموية والعباسية وبشتي الطرق إلى إيقاف نزيف الهروب ومحاولة ربط المزارعين بالأرض للحد من تواصُل ظاهرة الهجرة[١٦٢]، والتي كانت تبدو ظاهرة مقلقة وتنذر بانفجار الوضع الاجتماعي في العراق في دولة الخلافة خلال فترة الدراسة والتي ربما تكون قد ساعدت بطريقة ما على ظهور ما عرف بالروح القومية والدعوات الانفصالية بعد ذلك.

٢: الأثار السياسية:

أما على الصعيد السياسي فلقد أدت حالة الفلاحين المزرية إلى تشكيل بعض التمردات السياسية على السلطة الحاكمة، كنوع من التعبير عن السخط العام لهم نتيجة ما فرض عليهم من ضرائب وعسف الجباة في تحصيلها، فلقد رأينا كيف استغل ابن الاشعث حالة الفلاحين في البصرة وتذمرهم من الإجراءات التي قام بها الحجاج بن يوسف، فكانوا أداه فاعلة في يد ابن الأشعث، على نحو ما تم عرضه في السابق.

إذ كان الفلاحون والمشتغلون في الزراعة في الأرياف العراقية، والفقراء الكادحون الحرفيون في المدن هم أكثر من أصابهم الاضطهاد في عهد الحجاج، فقد أرهقهم بالضرائب التعسفية وبأعمال السخرة وبالاعتقالات والتجويع، فكان الفلاحون يتركون الأرض هاربين إلى المدن فيلاحقهم الاضطهاد في المدن، والذين يبقون في الأرض كانوا يرغمون على العمل في الأعمال المتعلقة بإصلاح القنوات والجسور ويتم منعهم من بيع مواشيهم حتى يضطرون لبيعها كي يدفعوا الضرائب ويسددوا حاجتهم للعيش الضروري، ومن هنا كانت انتفاضات الفلاحين على حكم الحجاج وكانت دعوة الخوارج لقتال الأمويين تلقى استجابة لديهم، فانضموا إليهم بأعداد وفيرة[١٦٣].

وفي السياق نفسه، فلقد أدت حالة الفلاحين المزرية في بلاد الجزيرة في مطلع العصر العباسي إلى عدة ثورات لم تكن أكثر من مجر تمردات سخط دون أهداف بعيدة المدي ، ففي عام١٣٤هـ/٧٥١م حدثت ثورة فلاحية في العراق الأعلى في منطقة حرَان[١٦٤]، نتيجة تجمع حوالي خمسمائة فرد من الفلاحين والعبيد، الذين اتجهوا للاستيلاء على بيت مال المسلمين هناك، ولكنها قمعت على ما يبدو بدون صعوبة، ووقع زعيم التمرد نفسه في الأسر[١٦٥]، ويبدو أن الغرض من ذلك التمرد كان هو الحصول على المال وهدم بيت المال الذي كانت تجمع فيه الضرائب المحصلة من سكان تلك المناطق[١٦٦]، وهو ما أشار إليه التلمحري[١٦٧] بقوله: "كان الفلاحون يتصرفون بقسوة، خاصة تجاه الذين كانوا ينهبونهم في كل مناسبة وبكل طريقة".

والجدير بالذكر أن ثورة العبيد والفلاحين السابقة لم تكن الأخيرة، حيث أشارت المصادر السريانية إلى قيام ثورة أخرى في مناطق العراق الأعلى مرة ثانية، حيث تشير المصادر إلى أنه في عام١٥٨هـ/ ٧٧٤م نجح قائد مقدام اسمه رازين في إثارة الفلاحين في عدة مناطق من العراق الأعلى، وبدأت الثورة وانتشرت إلى أرزن[١٦٨] وميافارقين[١٦٩]، فأحرقت منازل كثيرة تخص كبار الملاك الأغنياء ورغم أن معظم الثوار كانوا مسيحيين فانهم هاجموا الكنائس وقتلوا موظفي الحكومة الذين قبضوا عليهم ولكن الثورة ـ *كغيرها من الثورات* ـ قمعتها قوات الخلافة بسهولة[١٧٠]، تلك كانت أبرز الأثار السياسية الناجمة عن ظاهرة هروب الفلاحين من الموطن.

٣ ـ الأثار على الملكية الزراعية:

كان من أهم نتاج ظاهرة الهروب من القرى، وبعد قيام السلطات الحاكمة محاولة منعها أو الحد من تفشيها، ظهور نظام الإلجاء أو اللجوء إلى طلب الحماية من المتنفذين من أمراء بني أمية والخلفاء العباسيين من بعدهم، وتسجيل الأرض في الديوان باسم السيد الحامي، وقد استغل المستوطنون من أشراف العرب الأوضاع المزرية التي كان يمر بها ملاك الأراضي من مزارعي العراق للاستيلاء علي أراضيهم وتوسيع ملكياتهم، سواء بالشراء أو الإلجاء[١٧١].

وموازاةً مع شراء الأرض الخراجية سعت الارستقراطية العربية من الفئة الأميرية بخاصة إلى امتلاك الأرض عن طريق ما عرف بنظام الإلجاء[١٧٢]، أما في الاصطلاح فالتلجئة أو الإلجاء "أن يلجئ الضعيف ضيعته إلى القوي ليحامي عليها، وقد يلجئ القوي الضعيف وقد ألجأها صاحبها إليه[١٧٣]، وفى هذا السياق يري الدوري أن نظام الإلجاء يعني وضع الزراع والفلاحين أراضيهم بحماية أمير أو شخصية متنفذة للتهرب من الضرائب، أو لتحاشي التعدي أو الإرهاق فيها، أو

للحصول على خدمات خاصة ولكنْ سرعان ما كان يؤدى ذلك إلي انتقال ملكية الأرض إلى الحامي الجديد[١٧٤]، ويصبح صاحب الأرض عاملًا لدي الحامي الجديد، ولقد استمرت هذه الظاهرة حتى بعد عصور الدراسة، وإن كان ما يعنينا أنها كانت ظاهرة من نتائج هروب الفلاحين من القرى.

وكان من ضمن انعكاسات تلك الظاهرة على الأراضي هو تناقص المساحات المزروعة، نتيجة هروب الفلاح من الأرض، فقد أدت ظاهرة الهروب إلى اختفاء الكثير من القرى التي هجرها فلاحوها وذهبوا للعيش في المدن، وقد أظهر روربرت ماك أدمز ـ *الذي قام بمسح أثري في منطقة حوض ديالي شرق بغداد خلال العصور الإسلامية* ـ التناقص الكبير في القرى في الفترة الإسلامية الأولي قبل بناء بغداد وسامراء، ويمكن تلخيص نتائج أبحاثه القائمة على المسح الأثري للمنطقة على النحو التالي[١٧٥]:

م	النوع	العصر الساساني	العصر الإسلامي الأول أي قبل بناء بغداد وسامراء
١	القرى الكبيرة	٥٩(٣٥٦ هكتار)	٥٧(٣٢٧ هكتار)
٢	القرى الصغيرة	٣٠٨(٤٤٠ هكتار)	٢٣٤(٣٦٧ هكتار)
متوسط مساحة القرية			
١	القرى الكبيرة	٦ هكتار	5,7هكتار
٢	القرى الصغيرة	1,4 هكتار	1,56هكتار

ومن خلال معطيات الجدول السابق، يتضح أن: في المنطقة التي كانت تغطي مساحة ١٢٤٩٣كم²، أن نسبة ٢٤% من نسبة مساحة القرى قد هجرت خلال فترة البحث، نتيجة هروب الفلاحين من تلك القرى[١٧٦].

٤ ـ الآثار المترتبة على الجوانب الاقتصادية:

هذا إلى جانب أنه كان من أهم النتائج المترتبة على موجات هروب المزارعين على الصعيد الاقتصادي هو تدهور مقادير الخراج والاختلال في التركيبة السكانية بين الريف والمدينة، لكل ذلك

سعت الدولة، وبشتي الطرق إلى إيقاف نزيف الهروب ومحاولة ربط المزارعين بالأرض للحد من انخفاض مقدار الخراج، الذي تواصلت ظاهرة تقلب مقاديره وتناقصها في الخط العام(١٧٧).

ويبدو أن اختيار خلفاء بني أمية وولاتهم السياسة القائمة على الشدة والتعسف مع المزارعين وإلزامهم بعدم ترك أراضيهم ومغادرة قراهم للحد من انخفاض مقدار الخراج لم تكن سياسة صائبة ولم تكن نتائجها فعالة وإيجابية بالقدر الكافي، ولذلك كتب عبد الحميد بن عبدالرحمن عامل الكوفة إلى عمر بن عبدالعزيز يستوضح رأيه في ضرورة استصفاء كل أرضٍ زراعية يتركها صاحبها كحل لمسألة انخفاض مقدار الخراج، إلا أن الخليفة لم يشاطره الرأي واعتبر أن هذه الخطوة لا تختلف عن السياسة الفاسدة التي انتهجها من قبل الحجاج وعماله حيال المزارعين، لافتا انتباهه في ذات الوقت بأنه ما من مزارع يُضطر إلى ترك أرضه ألا ويكون قد حُمل ما فوق طاقته، لذلك نصحه بأن يعمل على تألف أهل الأرض، فإن أراضيهم وبلادهم أحب إليهم من الجلاء إذا عُدِل إليهم ورُفِق بهم(١٧٨).

فلقد عاشت الدولة العربية الإسلامية، ومنذ قيامها على الريْع الذي يجبي من سكان البلاد المفتوحة، فمن الخراج والجزية الذي يجبي من سكان تلك البلاد، كان يصرف العطاء وأرزاق الموظفين والجند للعرب في تلك البلاد، ومن ثم، استهدف الولاة والعمال دائما استخراج الحد الأقصى من خراج الولايات والحيلولة دون حدوث عجز يمكن أن يخل بالتوازنات المالية للبلاد مهما كانت نسبته؛ ولتأمين تلك الغاية كان اللجوء في الخط العام إلى سياسة بها الكثير من التعسف والتعدي والتشدد حيال المزارعين(١٧٩). ولقد استمرت سنن تعذيب من يتأخر من سكان البلاد عن دفع ما يتوجب عليهم من ضرائب للدولة، فذكر الجاحظ أن بني مروان كانوا يطالبون الناس بالأموال وتعذيب عمال الخراج بالتعليق أو التجريد(١٨٠).

ويبدو أن تعذيب المزارعين بات ظاهرة مألوفة ومسكوتا عنها إن لم تكن قد حظيت بموافقة أولياء الأمر، فلم يكن موظفو الخراج، يحاسبون على فعلهم هذا، لا من قبل الولاة ولا من قبل الخلفاء إلا في بعض الحالات الاستثنائية القليلة، وقد استمرت هذه الممارسات حتى زمن العباسيين، إذ حرص أبو يوسف على تنبيه الرشيد إلى أن العمال يجبون ما فرض على الرعية من خراج وجزية بكل أشكال العسف والظلم والتعدي، فعلى عمال الخراج كما يقول أبو يوسف" ألا يضربوا رجلا في دراهم خراج ولا يقام على رجله، ولا يقيمون أهل الخراج في الشمس، ولا يضربونهم الضرب الشديد ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، لأن هذا عند الله شنيع في الإسلام"(١٨١).

وإلى جانب المعاملة القاسية واللاإنسانية دأب، على ما يبدو أصحاب النفوذ والسيادة ـ *سواء من النخب العربية في فترة الدولة الأموية، أو القادة في العصر العباسي الثاني* ـ على إخضاع المزارعين، من سكان العراق ممن هم تحت تصرفهم لأعمال السخرة، ولم تكتف بالضرائب الشرعية من خراج وجزية، بل عملوا على استنزاف مُقدرات الفلاحين(١٨٢)، ويبدو أن ظاهرة الرسوم الإضافية وطرق تحصيلها صارت ظاهرة مقلقة وتنذر بانفجار الوضع الاجتماعي في دولة الخلافة الإسلامية فيما بعد، ولا شك أن تلك الأوضاع الاجتماعية استغلها أصحاب الطموحات السياسية للدعوات الانفصالية.

ومجمل القول، كان لظاهرة هروب الفلاحين من القرى في العراق نتائج وخيمة على السلطات الحاكمة، إذ أدت الهجرات المتتالية لهم إلى خلخلة التركيب السكاني للمدن وظهور ما عرف بالأحياء الريفية في المدن، بجانب الضغط على المرفقات العامة بالمدن، وحدوث مجاعات وارتفاع في الأسعار نتيجة قلة المعروض من المنتجات الغذائية، بجانب تناقص الأقاليم الزراعية في القرى نتيجة فراغها من العنصر الرئيس وهو الفلاح والمزارع، مما أدي إلى تناقص عام في مقادير الخراج الذي يعد من أهم موارد الدولة المالية، والذي أدي بدوره إلى ضعف الدولة؛ لأن المعيار الحقيقي لقياس قوة الدولة واستمرارها عبر العصور، كان مرهون في المقام الأول بالعامل الاقتصادي.

الخاتمة

- تبين من خلال الدراسة أهمية الأرض وما يصاحبها من عملية تنمية زراعية شاملة خلال تلك الفترة، حيث كانت للدولة الأموية والعباسية من بعدها خطط تنموية طموحة ـ *رغم أنها لحظية وليست مستدامة*ـ ظهر من خلالها نتاج التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به، بجانب ما كانت تمثله الأرض من نتاجها الذي كان يعتبر المورد الأهم للموارد المالية للدولة لأنه لايستقيم الملك إلا بالجند والجند بالمال والمال بالخراج على حد قول ابن خلدون، هذا إلى جانب أن استقرار الخراج وزيادته أو نقصانه كان مرتبطًا في الغالب باستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية للدولة.
- أظهرت الدراسة تضافر مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية على حد سواء أفرزت لنا ظاهرة الهروب من الموطن بالنسبة للفلاحين في العراق، وهو ما شكل ضغطًا على السلطات الحاكمة لمحاولة إيقاف نزيف الهروب ومحاولة ربط المزارعين بالأرض للحد من تواصل الهجرة، وبالتالي استقرار الموارد المالية للدولة وعلى رأسها الخراج كمورد مهم من موارد الدولة المالية.
- لاحظت الدراسة أن سياسة السلطات الحاكمة في العراق ومحاولتها علاج هذه الظاهرة اتسمت بقصر النظر، حيث انصرف جل اهتمامهم إلي علاج أعراض المرض وهو ما يتمثل في إرجاع الفلاحين إلى قراهم دون محاولة حقيقية لعلاج الأسباب الأصيلة الكامنة وراءه، صحيح أن تلك القرارات التي اتخذت تباعًا بضرورة عودة الهاربين إلى حقولهم كان يعقبها بالفعل عودة الكثير من الفلاحين مثل ما حدث مع فلاحي الموصل في عهد أبو جعفر المنصور، ولكن بعد عودتهم كانوا يجدون الأسباب التي أدت إلى هروبهم لا تزال قائمة مما كان يدفعهم إلى الهرب مرة أخرى.
- عاينت الدراسة الإهمال القاسي للفلاحين واوضاعهم الاقتصادية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنظم ري الأرض، وهو ما كان له أثره في بعض الأحيان ونتائجه المفجعة وهو يتضح بصورة جلية من البثق المتعمد لسد نهر النهروان والذي قام به ابن رائق في سنة ٣٢٦هـ/٩٣٧م في محاولته الفاشلة للدفاع عن إمارته أمام تقدم بجكم من واسط إلى العاصمة، وبتحويل النهروان إلى أسافل ديالي واجهت كل المنطقة ذات الكثافة السكانية مشكلة شحة الماء مما لم يكن له حل سوى الهجرة المؤقتة، وترك الأرض بورًا نتيجة عدم وصول الماء إليها، وقد انعكست هذه الكارثة على بغداد حيث ندرت الحنطة بها نتيجة قلة المحاصيل، ومما زاد الأمر سوءًا المشاجرات التي حدثت بين الجند الأتراك والمتطوعة.

- أوضحت الدراسة أن الحالة المزرية التي كان عليها الفلاحون في العراق، كانت تدفعهم في نهاية الأمر إلى حلين لا ثالث لهما، **الحل الأول:** إما الهروب صوب المدن وترك الأرض بورًا، **والثاني:** إما الالتحاق بأي حركة ثورية يهدف الفلاحون من وراء الالتحاق بها إلى تحسين أوضاعهم المزرية، وهو ما لاحظته الدراسة من انضمام جموع الفلاحين في البصرة لحركة عبد الرحمن بن الأشعث، أو ثورة العبيد في بلاد الجزيرة في عهد أبي جعفر المنصور، وإن كانت في مجملها لم تكن أكثر من مجرد تمردات سخط دون أهداف بعيدة.
- عاينت الدراسة انعكاسات ظاهرة الهروب من الموطن في العراق سواء من الناحية الاجتماعية حيث أدت إلى الاختلال في التركيبة السكانية بين الريف والمدينة، كما عاينت الانعكاسات على الجانب الاقتصادي وكان في الصدر منها تدهور مقادير الخراج، والذي بدوره كان يتبعه عدم استقرار سياسي واقتصادي نتيجة نقص أهم مورد مالي لاستقرار أي سلطة حاكمة.

الملاحق:

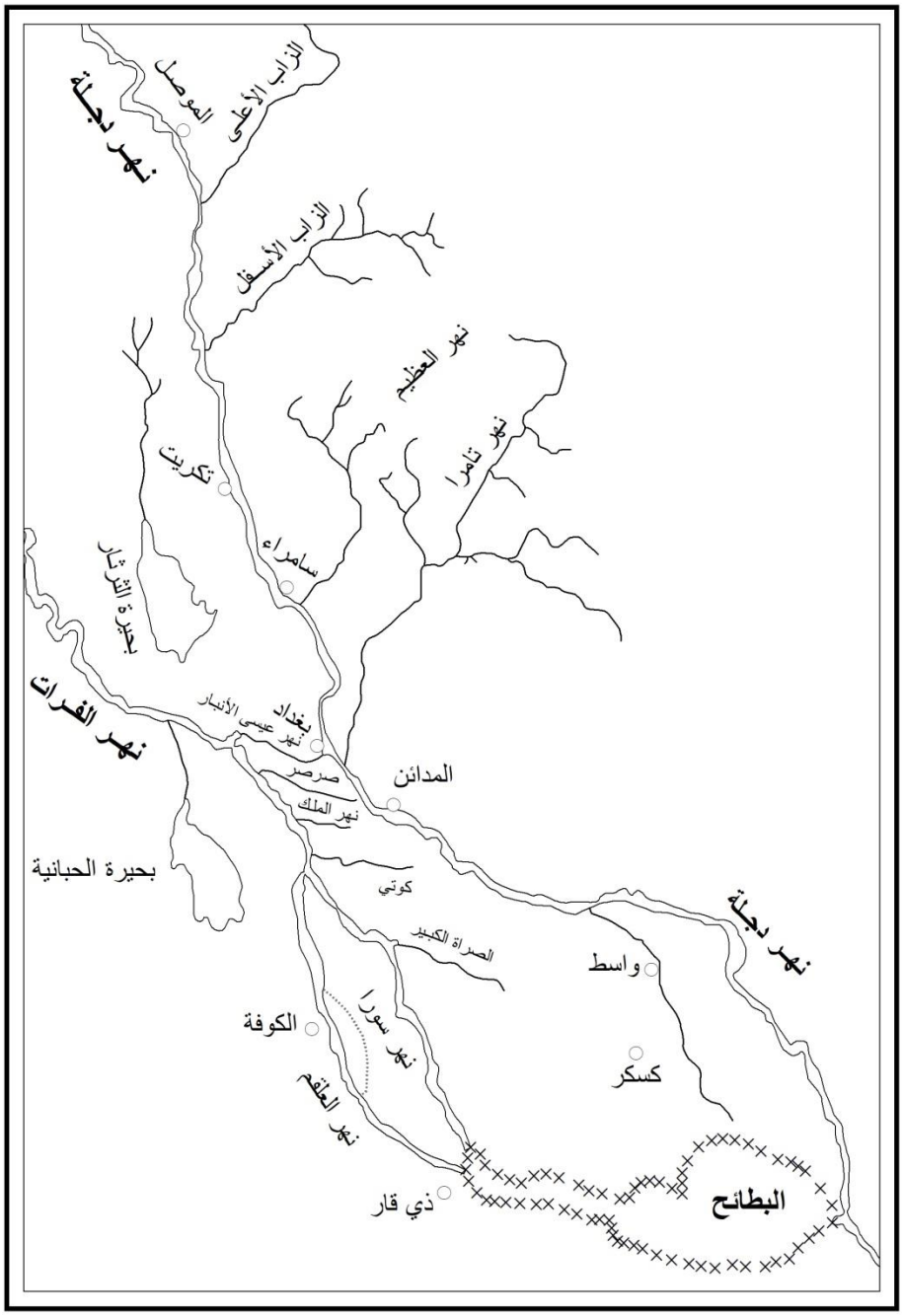

ملحق رقم(١) خريطة توضح أهم مشاريع الري الواقعة على نهر الفرات خلال فترة الدراسة[١].

[١] بتصرف الباحث نقلا عن :حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعي والري في العراق في العصور الإسلامية، ص ٩٥

حواشي البحث:

[١]) كلود كاهن: الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، ترجمة: حسين جواد قبيسي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،٢٠١٠م، ص ٢١٠.

[٢]) إبراهيم القادري بوتشيش: المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي، ط١، دار رؤية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١١.

[٣]) نجدة خماش: أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان١٧، ١٨، مارس ١٩٨٤م، ص ٧٣: ٨٣.

[٤]) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج١، ط٤، دار الانتشار العربي، بيروت ٢٠٠٤م، ص ٥٣.

[٥]) الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي في المجتمع العربي الإسلامي، ط١، دار لوغوس، تونس ٢٠٢١م، ص٢٢٦ــ ٢٢٧.

[٦]) نجدة خماش: أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام، ص ٨٢.

[٧]) الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي في المجتمع العربي الإسلامي، ص ٢٩.

([8])Michele Campopiano: State, Land Tax and Agriculture in Iraq from the Arab Conquest to the Crisis of the Abbasid Caliphate((Seventh-Tenth Centuries), Studia Islamica, 107, 2012, p. 2.

[٩]) خالص الأشعب: المدينة والتحضر، مقال منشور ضمن كتاب حضارة العراق، ج٥، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥م، ص ٢٢٠.

[١٠]) الطبري (محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ه/٩٢٢م): تاريخ الرسل والملوك، ج٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٣٨١؛ محمد حسن الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، ط١، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٠م، ص ١٣٨.

[١١]) **البطائح:** البطيحة، بالفتح، ثم الكسر، وجمعها البطائح، والبطحاء واحد، وهو مسيل فيه دقاق للحصى، وقيل بطحاء الوادي، تراب لين، مما جزته السيول، وتبطح السيل، إذا اتسع في الأرض، وبهذا سميت بطائح واسط، وذلك لأن المياه تبطحت فيها وسالت واتسعت في الأرض للمزيد عن الاصطلاح اللغوي انظر: ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ت ٧١١ه/١٣١٢م): لسان العرب،ج٢، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ص٤١٢؛ ياقوت الحموي(شهاب الدين أبي عبدالله الحموي ت ٦٢٦ه/١٢٢٨م): معجم البلدان، جـ١، دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م، ص ٤٥٠؛ **والبطائح:** هي المنطقة الواقعة جنوبي العراق حيث الأهوار والمستنقعات التي تغذيها مياه نهري دجلة والفرات وتوابعهما، وتقع تقريبًا بين واسط شمالاً والبصرة جنوبًا، ولذلك تسمى أحيانًا ببطائح واسط، أو بطائح البصرة نسبة إلى هاتين المدينتين المتجاورتين. للمزيد انظر: سهراب: كتاب عجائب الأقاليم السبعة إلى نهاية العمارة، مطبعة أدولف هولزهوزن، فينا ١٩٢٩م، ص ١٣٥؛ عبدالعزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، طـ ٢، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦م، ص ٢٠ ـ ٢١.

[١٢]) **الدهقان:** هي وظيفة إدارية كانت تعني رئيس القرية حيث كان لكل قرية رئيس يدعى دهقان، يشتغل أهالي القرية لديه، ثم ظهر بمرور الزمن ملاك عرب وجدوا بجوار الدهاقين وأصبحت وظيفتهم قائمة على تحصيل الخراج من الفلاحين. للمزيد انظر: الخطيب البغدادي(الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ه/ ١٠٧٠م): تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ه/ ١٠٧٠م، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٠م، ص ١٢،١٣.

[١٣]) حيث يشير نص البلاذري أنه لما كان زمن الحجاج غرق ذلك ــ أي أرض البطائح المستصلحةـ لأن بثوقًا انفجرت فلم يعان الحجاج سدها مضارة للدهاقين لأنه قد اتهمهم بممالاة ابن الاشعث حين خرج عليه للمزيد انظر : البلاذري(أبو الحسن أحمد بن يحيي بن جابر بن داود البلاذري ت ٢٩٧ه/ ٨٩٢م): فتوح البلدان، تحقيق: عبدالله أنيس الطباع، ط١، مؤسسة المعرف، بيروت ١٩٨٧م، ص ٤١٢؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستقلال، ص ٣٣٥.

[١٤]) نهر زبارا: يكتفي ياقوت بالقول في معجمه زمارا: موضع أظنه من نواحي الكوفة، ذكر في قتال القرامطة أيام المقتدر، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٣، ص ١٢٩؛ ويذكر النويري أنه يبعد ثلاثة فراسخ عن بغداد .

النويري(شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب ت ٧٣٢ه/ ١٣٣١م): نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٥، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٤، ص ١٦٧؛ وإن كان الباحث يرجح أن اسم النهر هو نهر تامرا وربما يكون قد حصل تحريف من قبل النساخ.

[١٥]) تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج٥، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣، ص١٠١.

[١٦]) **أبو بكر محمد بن رائق**: كان من كبار قادة الدولة العباسية، وكان يتولى حكم مدينة البصرة وواسط وتولي بعد ذلك منصب أمير الأمراء بعد استحداثه عام ٣٢٤هـ/ ٩٣٩م، حتى مقتله في عام ٣٣١هـ/ ٩٤٢م. للمزيد عنه انظر: الصولي(أبي بكر محمد بن يحيي الصولي ت ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م): أخبار الراضي والمتقي لله من كتاب الأوراق، عنى بنشرة هيورث، ط٢، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٥.

[١٧]) **نهر ديالي:** أو نهر تامارا بالسريانية هو أحد الانهار الصغيرة التي يستمد مياهه من نهر النهروان، أول أسفل جسر النهروان بميل ثم يمر بقري وضياع ويصب في نهر دجلة أسفل مدينة بغداد بثلاثة فراسخ. للمزيد انظر: سرابيون: وصف بلاد الرافدين وبغداد، نشرته الجمعية الملكية الأسيوية، لندن ١٨٩٥م، ص ٢٠

[١٨]) **نهر النهروان:** هو أحد الأنهر الفرعية من نهر دجلة، من الناحية الشرقية فيمر على عدة مدن صغيرة مثل المحمدية وباعقوبا وغيرها وعند منطقة باجسري يسمي بنهر النهروان وقد بنيت عليه قنطرة كبيرة كانت تسمي باسم النهر أي قنطرة النهروان.، وكان يشق مدينة النهروان إلى شقين. للمزيد عن النهر ومجراه انظر: سرابيون: وصف بلاد الرافدين وبغداد، ص ١٩.

[١٩]) الصولي: أخبار الراضي والمتقي لله من كتاب الأوراق، ص ١٠٦؛ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص ٦٢.

[٢٠]) الصولي: أخبار الراضي والمتقي لله من كتاب الأوراق، ص ١٠٦؛ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص ٦٢.

[٢١]) **نهر الرفيل:** هو رُفَيل بضم أوله، وفتح ثانيه، بلفظ التصغير. كان نهر الرفيل من الأنهار القديمة والمعروفة في بغداد، الذي عليه قنطرة الشوك ويصب في دجلة عند الجسر، وكان مأخذه من نهر عيسي. للمزيد انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥، ص ٣٢٠.

[٢٢]) **بُوْق:** بضم الباء، وسكون الواو، والقاف، كان من أنهار بغداد القديمة، وهو طسوج، من سواد بغداد، قرب كلواذى، زعموا أن جنوبي بغداد من كلواذى، وشماليها من بوق. للمزيد انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥، ص ٣١٨.

[٢٣]) **بادوُريا**: هي طسوج(ناحية) من كورة الاستان بالجانب الغربي من بغداد، وفي زمن ياقوت كانت من كور نهر عيسي، وكانت من أجل طساسيج السواد جميعًا، وكان كل طسوج يتقلده فيما تقدم عامل واحد، سوى طسوج بادوريا كان يتقلده عاملان لجلالته وكثرة ارتفاعه. للمزيد انظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١، ص٤٣٢ ؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج١، ص ٣١٧؛

[٢٤]) مسكويه: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج٥، ص ٢٣٧؛ الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦٢.

[٢٥]) مسكويه: تجارب الأمم، ج٥، ص ٢٣٧.

[٢٦]) تجارب الأمم، ج٢، ص ٩٧؛ حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعة والري في العراق في العصور الإسلامية، ط١، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد ٢٠٠٢، ص ١٤٢.

[٢٧]) روبرت ماك آدمز: أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي، ترجمة صالح أحمد العلي وآخرون، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق ١٩٨٤م، ص ٢٧٣.

[٢٨]) الجهشياري(أبي عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري ت ٣٣١ه/ ٩٤٢م): الوزراء والكتاب، قدم له حسين الزين ، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٨٨، ص ٢٧؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٢١٨.

[٢٩]) **البصرة:** هي مدينة عظيمة ولم تكن في أيام العجم، وقد اشتق اسمها من الحجارة السود انشئت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب سنة ١٧ه/٦٣٨م، وسرعان ما اكتسبت مكانة عظيمة حيث عدت ومدينة الكوفة من عواصم المدن الإسلامية. للمزيد عنها انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢١٢؛ المقدسي(أبو عبدالله محمد بن أبي بكر البشاري ت ٣٨١ه/٩٩١م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٣، مطبعة مدبولي، القاهرة ١٩٩١م، ص١١٧ـ ١١٨؛ لسترنج: بلدان الخلافة، ص ٦٥ـ ٦٦.

[٣٠]) ابن الفقيه الهمذاني(أبي بكر أحمد بن محمد الهمذاني ت أواخر القرن الثالث الهجري) : مختصر البلدان، طبع في ليدن ١٣٠٢، ص ١٩١.

[٣١]) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ص ٣٨١، ٦١٧؛ آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي، ترجمة عبد الهادي عبله، مراجعة: أحمد غسان، ط١، دار قتيبة، دمشق١٩٨٥م، ص ٨١؛ الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي في المجتمع العربي الإسلامي، ص ٢٢٩؛ محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج١، ص ٦١

[٣٢]) الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي في المجتمع العربي الإسلامي، ص ٢٢٧.

[٣٣]) المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م): الكامل في اللغة والأدب، ج٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧، ص ٨٢؛ ابن الأثير(أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم الشيباني ت ٦٣٠ه/ ١٢٣٢م) : الكامل في التاريخ، ج٤، راجعه وصححه د/ محمد يوسف الدقاق، ط١، دار الكاب العلمية، بيروت ١٩٨٧م، ص ٥٨٣ـ ٥٨٤؛ محمد على نصر الله: تطور ملكية الأراضي في الإسلام، ط١، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢، ص ١٦٥.

[٣٤]) مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليم مورد، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٢، ص ١٨.

[٣٥]) عواد مجيد الأعظمي، الزراعة، مقال منشور ضمن كتاب حضارة العراق، ج٥، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥م، ص ٢٦٥.

[٣٦]) روبرت ماك آدمز: أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي، ص ٢٧٥.

[٣٧]) Paul G. Forand: The Status of the Land and Inhabitants of the Sawad during the First Two Centuries of Islam, Journal of the Economic and Social History of the Orient , Apr., 1971, Vol. 14, p. 28.

[٣٨]) Claude Cahen: Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers ʿAbbāsides, d'après Denys de tell-mahré, Arabica , May, 1954, p.143.

[٣٩]) كان والي الموصل المقصود في تلك الرواية هو موسي بن مصعب بن سفيان مولى خثعم كان قد تولي الموصل في آخر سنوات أبو جعفر المنصور، فلم يزل على الموصل حتى توفي أبو جعفر المنصور، فأمره المهدي عليها. للمزيد انظر: الأزدي(أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن محمد الأزدي ت ٣٣٤ه/ ٩٤٥م): تاريخ الموصل، تحقيق: د/ علي حبيبة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٦٧م، ص ٢٢٥.

[٤٠]) الراهب الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني المنحول لديونيسيوس التلمحري، ترجمة عن السريانية الشماس بطرس قاشا، قدم له وعلق عليه الأب سهيل بطرس قاشا، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت ٢٠٠٦، ص١٤٥؛ ديونسيوس التلمحري(ت٢٣١هـ/ ٨٤٥م): تاريخ الأزمان، ترجمة: شادية توفيق، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

[٤١]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٤٥؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٢٦.

[٤٢]) ديونيسيوس التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٠٩.

[43]) Claude Cahen: Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie,p. 143.

[٤٤]) ديونيسيوس التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٤٧؛

Claude Cahen: Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute Mésopotamie., p. 143.

[٤٥]) يحيي بن سعيد الحرشي: هو سعيد الحرشي من بني الحرش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، استعمله هارون الرشيد على الموصل للمزيد انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٦٦؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٢٨٦.

[٤٦]) **الموصل:** هي مدينة تقع في الجانب الغربي لنهر دجلة صحيحة الهواء والتربة، وفيها نهر يقطعها، وهي مدينة أبنيتها بالجص والحجارة كبيرة غناء، وأهلها عرب ولهم بها خطط وأكثرهم ناقلة الكوفة والبصرة. للمزيد انظر: ابن حوقل(أبو القاسم بن حوقل النصيبي ت ٣٦٧ه/٩٧٧م): صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩م، ص ١٩٤ـ ١٩٥.

[٤٧]) **أَذْرَبِيْجان:** بالفتح ثم السكون وفتح الراء، أما عن أصل التسمية فقد أطلق اليونانيين على هذا الاقليم: اسم (أتروباتين Atropatene) ويحتمل أن يكون هو الاسم الذي يشمل الجزء الشمالي الغربي من إيران منذ بداية

الدولة الساسانية سنة ٢٢٤م للمزيد انظر: سترك: مادة أَذْرَبِيْجان، دائرة المعارف الاسلامية، مجـ ١، دار الشعب، القاهرة، (د. ت)، ص ١٠٢، وتعرف في المصادر الأرمينية باسم (أتراباتكان) وكانت تنطق آذربادْكان في القرن الثالث الميلادي، واستمرت هذه التسمية حتى سقوط الدولة الساسانية في القرن السابع الميلادي. للمزيد انظر. مجهول: مجمل التواريخ والقصص، تهران، ١٣١٨ه. ش، ص ٥١، وأطلق مؤلف كتاب حدود العالم (ألف سنة ٣٧٢ه/٩٨٢م) على هذا الاقليم اسم"آذربادگان" حيث كانت تعرف في الفارسية الحديثة بهذا الاسم، وأطلق الخوارزمي نفس هذه التسمية عليها أي "آذربادگان" وفسرها أنها تعنى: مهب ريح الشمال، فآذر من شهور الشتاء، وباد هو الريح، ثم عربت الكلمة فصيّرت أَذْرَبِيْجان،

Hudud AL-Alam: The regions of the world, A Persian Geography, Translated Minorsky, second edition, England,1970,p.393

الخوارزمي(محمد بن أحمد بن يوسف ت٣٨٧ه/٩٩٧م): مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٨٩م، ص ١٣٧،

[٤٨]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٦٦؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٢٨٧، ويعلق الحرشي بنفسه على ظلم أهالي وقري الموصل على يديه؛ حيث جبي الحرشي من الموصل ستة آلاف ألف درهم فحملها إلى الرشيد في الرقة، فأمر بدفعها إلى خالصة ـ *جارية لأم جعفر زوجة الرشيد* ـ، فلما بلغ الحرشي ذلك قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، هلك الناس والصبيان، على يدى وتدفع إلى مملوكة!! . للمزيد انظر: الأزدي: تاريخ الموصل، ص ٢٨٨.

[٤٩]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٦٦.

[٥٠]) مسكويه: تجارب الأمم، ج٥، ص ١٦.

[٥١]) مسكويه: تجارب الأمم، ج٥، ص ١٧٥.

[٥٢]) **التناء:** مفردها تانئ، وهو المزارع وقيل هي كلمة آرامية الأصل . للمزيد انظر: التنوخي(أبو علي عبد المحسن بن علي التنوخي ت ٣٨٤ه/ ٩٩٤م) : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج١، تحقيق عبود الشالجي ، ط١، دار صادر بيروت، ١٩٧٢م، ص ٤؛ أحمد تيمور: تفسير الألفاظ العباسية في نشوار المحاضرة، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج٢، ج١٠، ١٩٢٢، ص ٢٩٠ـ٢٩١.

[٥٣]) مسكويه: تجارب الأمم، ج٥، ص ٢٤٦.

[٥٤]) حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعة والري في العراق في العصور الإسلامية، ص ٥٢.

[٥٥]) آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي، ص ٢٤.

[٥٦]) ابن رسته(أبي علي أحمد بن عمر بن رسته ت٢٩٠ ه/٩٠٢م): الأعلاق النفيسة، طبعة ليدن المحروسة، ١٨٩٢م، ص١٦٣؛ روبرت ماك آدمز: أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي، ص٢٩٥.

[٥٧]) **دير تيرمة:** هي مدينة صغيرة من توابع النهروان، وتقع على الطريق التجاري بين خراسان وبغداد، وتبعد عن بغداد بمسافة ٨ فراسخ للمزيد عنها انظر: ابن خُرْدَاذْبة(أبي القاسم عبيد الله بن عبدالله ابن خُرْداذْبه ت ٣٠٠ه/٨١٥م: المسالك والممالك، طبعة ليدن المحروسة، ١٨٨٩م، ص ١٨؛ ووردت أيضًا باسم تامرا نسبة إلى نهر تامرا بالسرياني(النهروان) الذي كان يمر بها وهي تقع شرقي طريق بغداد خراسان وتبعد عن شمال شرق بغداد بمسافة ٦٠ كيلو متر للمزيد عنها انظر: لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ص ٨٥ ـ ٨٦.

[٥٨]) **الدَّسْكَرَة:** هي مدينة تقع على الطريق التجاري المتجه إلى خراسان، وهي مدينة كبيرة وبها زروع عامرة، وكانت تسمي بدسكرة الملك ؛لأن كسري فارس كان يقيم هناك بعض فصول السنة. للمزيد انظر: الإصطخري(أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي ت ٣٤٦ه/٩٥٧م): المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبدالعال الحيني، ط١، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة٢٠٠٤م، ص٦١؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٢٠؛ **وكلمة الدَّسْكَرَة** تعني الضيعة أو المزرعة المسكونة بالفلاحين. للمزيد انظر: لويس ماسنيون: خطط الكوفة وشرح خريطتها، ترجمة: تقي بن محمد المصعبي، ط١، دار الوراق للنشر، بغداد ٢٠٠٩م، ص ١٩هامش١.

[٥٩]) **الكوفة:** هي مدينة عظيمة أسسها المسلمون عقب فتحهم بلاد العراق بعد أن بدأوا بناء البصرة، أي في سنة ١٧هـ(٦٣٨م) أيام الخليفة عمر بن الخطاب واختطت الكوفة لتكون معسكرًا للجيش في الجانب العربي من الفرات أي جانب البادية، وقامت على بسيط واسع من الأرض على ضفة النهر جوار الحيرة المدينة الفارسية القديمة، ثم تكاثرت فيها القبائل العربية وصارت عاصمة للمسلمين أثناء خلافة الخليفة علي بن أبي طالب للمسلمين، وقد قتل فيها سنة ٤٠هـ/٦٦١م، وقد وصفها الاصطحري بأنها قريبة من البصرة في الكبر وهواؤها أصح وبناؤها مثل بناء

البصرة. للمزيد عنها أنظر: الإصطخري: المسالك والممالك، ص ٥٦ـ ٥٧؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢١٥؛ لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٠١.

[٦٠] عمر بن شبة (عمر بن شبة النميري ت ٢٦٢هـ/ ٨٧٥م): أخبار البصرة، تحقيق: سلمي عبدالحميد حسين الهاشمي، ط١، مركز تراث البصرة، العراق ٢٠١٤م، ص ٢٤٥؛ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٥، ص ٢٢٦.

[٦١] الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، ص ٢٢٥.

[٦٢] الجزية والاسلام، ص ٧٤.

[٦٣] دينيت : الجزية والإسلام، ص ٧٥.

[٦٤] البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٧٠.

[٦٥] دينيت: الجزية والإسلام، ص ٧٦.

[٦٦] خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ٢١٨.

[٦٧] خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ٢١٩.

[٦٨] **النهروان:** هي مدينة تبعد عن بغداد بمسافة ٤ فراسخ ، ويشقها نهر النهروان إلى نصفين، وهي كثيرة الغلات والخيرات والنخيل، ونهرها يصب في سواد بغداد أسفل من دار السلطان، وغيرها من المدن والقرى. للمزيد انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢١٨.

[٦٩] روبرت ماك آدمز: أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي، ص ٣٣٣ــ ٣٣٤.

[٧٠] ابن الفقيه الهمذاني: مختصر البلدان، ص ١٦٦؛ محمد حسن الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، ص ١٣٥.

[٧١] عانت البصرة من تراكم السباخ على قشرة تربتها الخارجية وظلت أثاره واضحة الأثر حتى بعد الاحياء الواسع للأراضي الذي حدث بعد الفتح الإسلامي، واستخدم العبيد في كسح السباخ الذين كانوا في أواسط القرن الثالث الهجري عندما ثار صاحب الزنج يعملون فيه بأعداد كبيرة. للمزيد انظر: الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٤١٣؛ صالح أحمد العلي: خطط البصرة ومنطقتها دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولي، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٦م، ص ٣٢.

[٧٢] البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٦٩؛ صالح أحمد العلي: خطط البصرة، ص ١٤٠.

[٧٣] ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢١٤.

[٧٤] الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، ص ١٣٧.

[٧٥] فتوح البلدان، ص ٤١٣.

[٧٦] التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ٥٢.

[٧٧] تاريخ الأزمان، ص ٥٨.

[٧٨] التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٠٢.

[٧٩] الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص ٥٨١؛ حسن عيسي الحكيم: أنواء بغداد وأحوالها الطبيعية في العصر العباسي، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٤، ص٦١.

[٨٠] تكملة تاريخ الطبري، ج١١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٧٧؛ حسن عيسي الحكيم: أنواء بغداد وأحوالها الطبيعية في العصر العباسي، ص٧٢.

[٨١] الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج ١٠، ص ٦٨؛ حسن عيسي الحكيم: أنواء بغداد وأحوالها الطبيعية في العصر العباسي، ص ١٨.

[٨٢] الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٤٣.

[٨٣] البلاذري: فتوح البلدان، ص٤١١ ؛ اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج٢، دار صادر، بيروت ١٩٦٠م، ص ٢١٨؛ الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، ص ١٣٧.

[٨٤] **البزل (Drainage)**: يقصد بالبزل عملية سحب وتخليص التربة من المياه الأرضية الزائدة عن حاجتها، ونقلها إلى شبكة البزل للتخلص منها خارج المنطقة الزراعية للمحافظة على التربة من التغدق، وتراكم الأملاح وسحب المحاليل الملحية بالمقدار الذي يبقى في التربة توازن ملحي، ورطوبي ثابت، ويقلل فيها تراكم الأملاح ويمنع التشبع والتغدق. انظر: نجيب خروفه: الري والبزل في العراق والوطن العربي، مطبعة المنشأة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٨٤، ص٣٥١.

[٨٥]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤١١؛ الماوردي(أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ت ٤٥٠ه/١٠٥٨م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط١، الكويت ١٩٨٩م، ص ١٧٩.

[86]) Danial. Dennett: conversion and Poll tax early Islam, Cambridge,1950.,51;

عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري في سهول الرافدين من عصر صدر الإسلام حتى العهد العباسي، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٥م، ص ٤٢.

[٨٧]) **كسكر:** ومعناها عامل الزرع، وهي كورة من كور العراق الواسعة، صارت قصبتها واسط بعد تمصيرها وتمتد أراضيها بين الكوفة والبصرة، تكثر فيها شتي أنواع الزراعات وتربي فيها الطيور. انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٤، ص ٤٦١.

[٨٨]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٠٧؛ الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي، ص ٢١٩.

[٨٩]) الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي، ص ٢١٩.

[٩٠]) عارض الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك مشروع الحجاج في البداية لكثرة المال اللازم لتجفيفها، وقد أشار البلاذري إلى ذلك فقال" إن بثوقًا انبثقت في أيام الحجاج وكبرت وعظمت وكتب الحجاج إلى الوليد بن عبد الملك يخبره بأنه قدر للنفقة على سدها ثلاث آلاف ألف درهم(ثلاثة ملايين) فاستكثرها الوليد فقال له سلمة بن عبدالملك أنا أنفق على سدها من مالي على أن تعطيني خراج الأرضيين المجففة التي لا يبقي فيها المال على أيدى ثقاتك فأجابه إلى ذلك فحصلت له أرضون وطساسيج كثيرة، فحفر النهرين المسميين بالسيبين وتألف الأكرة والمزارعين. للمزيد انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤١٣.

[٩١]) **المسنيات:** السدود وتتكون من قش وتراب يقام في وجه المياه الجارية. عنها انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤١١؛ الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، ص ١٣٧(هامش رقم ٤)

[٩٢]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٠٢.

[٩٣]) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ٤٦؛ عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري في سهول الرافدين، ص ٦٧.

[٩٤]) أحمد سوسة: الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج١٠، ١٩٦٢، ص ٤٠.

[٩٥]) تاريخ ابن الجوزي، ج٦، ص ٧٥؛ عواد مجيد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٦٠.

[٩٦]) أحمد سوسة: الفيضان وغرق بغداد، ص ٤١.

[٩٧]) ابن عبدربه: العقد الفريد، ج٣، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٦٤؛ دانيل دينيت: الجزية والإسلام، ترجمه وقدم له فوزي فهيم جادالله، مراجعة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٠، ص ٧٢.

[٩٨]) **ثورة محمد بن الأشعث:** هي تلك الثورة التي قامت في العراق في سنة ٨٢ه/٧٠١ـ ٧٠٢م، بقيادة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ضد الحجاج بن يوسف، وكان ابن الأشعث قائدًا للحجاج، وكانت بينهما منافسة شديدة أدت في النهاية إلى رفض ابن الأشعث الامتثال لأوامر الحجاج فقام بثورة ضده في بلاد العراق، انتهت بهزيمته في موقعة دير الجماجم، ومات بعد ذلك في سنة ٨٥ه/٧٠٥م. للمزيد عنها انظر: الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ص ٣٣٥ـ ٣٣٦؛ فتحي أبو سيف: حركة عبد الرحمن بن الأشعث وأثرها على ولايات المشرق الإسلامي، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، عين شمس، ١٩٩١م، ص ٧ ـ ١٢.

[٩٩]) ابن عبدربه: العقد الفريد، ج٣، ص ٣٦٤.

[١٠٠]) ابن عبدربه: العقد الفريد، ج٣، ٣٦٤؛ دينيت: الجزية والإسلام، ص ٧٢.

[١٠١]) نجدة خماش: أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام ، ص ٨٢.

[١٠٢]) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ص ٣٨١؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٣.

[١٠٣]) دينيت: الجزية والإسلام، ص ٧٤؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٤.

[١٠٤]) وكان الذي تولي عملية الختم رجل من بني سعد بن عجل ابن الجيم، يقال له خراش بن جابر؛ وقال شاعرهم: وأنت من نقش العجلي راحتهُ، وفر شيخك حتى عاذ بالحكم. للمزيد انظر: ابن عبدربه: العقد الفريد، ج٣، ص ٣٤٦؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٤.

[١٠٥]) الصولي(محمد بن يحيي بن عبدالله الصولي ت ٣٣٥ه/٩٤٦م): أدب الكتاب، تحقيق محمد بهجة الأثري، ط١، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة ١٣٤١ه/١٩٢٣م، ص ٢٢٠؛ الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٤.

[١٠٦]) الصولي: أدب الكتاب، ص ٢٢٠؛ الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٤.

[١٠٧]) صالح أحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ط١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٨م، ص ٢٨٣.

[١٠٨]) ابن سلام: غريب الحديث، ج٣، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٦٧م، ص ٣٩ـ ٤٠؛ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ٦١٧؛ التنوخي(أبو علي بن عبد المحسن التنوخي ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م): نشوار المحاضرة، ج٢، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت١٩٧٨م، ص ١٤٥.

[١٠٩]) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٠٧؛ المقريزي: الخطط المقريزية،ج١، ص ٢٢٦؛ الحبيب سريوي: الاقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٥.

[١١٠]) سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٦.

[١١١]) أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام، ص ٨٢.

[١١٢]) السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية، ترجمة إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية، بيروت١٩٩٦م، ص ٤٥.

[١١٣]) فون كريمر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، ترجمة: مصطفي طة بدر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧، ص ٨٨.

[١١٤]) ابن سلام: الأموال، ص ٦٢؛ ابن زنجويه: الأموال، ج١، ص ١٨٤؛ الخطط المقريزية، ج١، ص ٢٢٣؛ سريوي: الإقطاع ونمط الاستقلال، ص ٣٣٨.

[١١٥]) سريوي: الاقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٨.

[١١٦]) ابن سلام: الأموال، ص ٦٢؛ ابن زنجويه: الأموال، ج١، ص ١٨٤؛ سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٨.

[١١٧]) سريوي: الاقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٨.

[١١٨]) سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٣٨.

([119])N. Abbott: The KurrAh Papyri from Aphroplto In the Oriental institute Chicago,1938,p.68-69.

([120])Paul G. Forand: The Status of the Land and Inhabitants of the Sawad,p.28.

[١٢١]) تاريخ الأزمان، ص ٢٩.

[١٢٢]) الجاحظ(عمرو بن بحر ت ٢٥٥ه/ ٨٦٨م): البيان والتبيين، ج٣، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٧، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٨م، ص ٢٢٥؛ العسكري(أبو هلال الحسن بن عبدالله ت ٣٩٥ه/١٠٠٤م) الأوائل، تحقيق محمد السيد الوكيل، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، طنطا ١٩٨٧م،ص ١٦٨؛ عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري في سهول الرافدين، ص ٥١.

[١٢٣]) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص ١٥؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ٣٣٣.

[١٢٤]) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص ١٥؛ حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعة والري في العراق، ص ٨.

[١٢٥]) حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعة والري في العراق، ص ٨.

[١٢٦]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٧٢، ٣٦٨؛ ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص ١٥؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٣، ص ١٧٨؛ يوليوس فلهوزن: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، مراجعة: حسين مؤنس، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٢٤٤.

[١٢٧]) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص ١٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢١١؛ حبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٢١٩.

[١٢٨]) ابن أدم القرشي: الخراج، ص ٦٢ـ ٦٣؛ عواد عبد المجيد الأعظمي: الزراعة بحث في كتاب حضارة العراق، ج٥، ص ٢٥٠ـ ٢٥١.

[١٢٩]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٥١٥.

[١٣٠]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني: ص ١٤٥؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٢٦؛
Claude Cahen: Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers ʿAbbāsides, p. 147.

[١٣١]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٤٥؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٢٦.

[١٣٢]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٤٧؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٢٨.

[١٣٣]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٤٧؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٢٩.

([134])Claude Cahen : Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers ʿAbbāsides, p.148.

[١٣٥]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٤٦؛ آشتور: التاريخ الاقتصادي، ص٨١.

[١٣٦]) **نهرُ الدّير:** هو نهر كبير بين البصرة ومطارا، بينه وبين البصرة نحو عشرين فرسخا، سمي بذلك لدير كان على فوهته يقال له دير الدّهدار، وهناك بليد حسن وبه يعمل أكثر الغضار الذي بنواحي البصرة، ينسب إليه أبو القاسم عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن طاهر بن إبراهيم البصري قاضي نهر الدير، كان مشكورا في أحكامه، تفقه على القاضي أبي العباس الجرجاني بالبصرة ثم على أبي بكر الخجندي بأصبهان، وسمع الحديث على أبي طاهر القصّاري وأبي علي التّستري وغيرهما، ومولده سنة ٤٥٨، للمزيد انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥، ص ٣٢٠.

[١٣٧]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٥١٦؛ عواد مجيد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٦٨.

[١٣٨]) **نهر الصلة:** عرف بذلك الاسم لأن الخليفة المهدي جعل غلات المناطق التي يرويها لصلات أهل الحرمين والنفقة هناك، وكان قد شرط لمن تألف إليه من المزارعين الشرط الذي هم عليه اليوم وهو شرط المقاسمة . للمزيد انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٠٩؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥، ص ٣٢١؛ عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري، ص ٦٦.

[١٣٩]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٤٠٩؛ عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري، ص ٦٦.

[١٤٠]) **نهر عيسي:** كان نهر عيسي يأخذ مياهه من الفرات عند قنطرة دممما، ويصب في نهر دجلة في الجانب الغربي منه جنوب بغداد، والنهر الكبير منه يدعى بنهر عيسي الأعظم تيمنا له عن نهر عيسي الفرع، وقد سمى بهذا الاسم لأن الأمير عيسي بن علي الذي شيد قصره عليه عند مصبه في نهر دجلة، وقد اقيمت على ضفافه قري ومزارع كثيرة. وقيل قديمًا كان يسمي (حداقل) ثم شط الكرمة، وهو الآن نهر (الصقلاوية)، وقد ذكر أن الخليفة أبو جعفر المنصور قد بني قنطرة جديدة عليه. للمزيد انظر: حميد نشأت إسماعيل: ري سواد بغداد في العصر العباسي، بحث منشور ضمن وقائع ندوة نظم الري في العصر العباسي، ط١، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد١٩٩٩م، ص ٦٣؛ عواد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٥٤.

[١٤١]) الصابي: تحفة الأمراء بتاريخ الوزراء، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع ، ص ٦١؛ عواد عبد المجيد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٥٦.

[١٤٢]) البلاذري: أنساب الأشراف، ج٧، ص ٤٠٧؛ الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، ص ١٣٩.

[١٤٣]) مجهول: العيون والحدائق، ج٢، ص ٢٧٠؛ المسعودي(أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ت ٣٤٦ه/٩٥٧م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، محمد محي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت ١٩٨٢م، ص ٣١٢؛ عبد المنعم ماجد: العصر العباسي الأول، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩م، ص ١٥٣.

[١٤٤]) المقاسمة: هو أخذ نسبة معينة من المحصول على أساس المناصفة أو المثالثة دون مراعاة الوحدة المساحية، للمزيد انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص ٥١٧.

[١٤٥]) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٥١٧؛ عواد: الزراعة، ص٢٦٩.

[١٤٦]) الصابي(هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابئ ت ٤٤٨ه/١٠٥٦م): تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ط١، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٤م، ص ٢٥٤ـ ٢٥٥؛ عواد: الزراعة، ص ٢٦٩.

[١٤٧]) العسكري: الأوائل، ص ٢٢٠؛ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٥٩.

[١٤٨]) التنوخي: نشوار المحاضرة، ج٨، ص ٦٦؛ الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٦١؛ عواد مجيد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٦٩.

[١٤٩]) عريب(عريب بن سعد القرطبي ت ٣٦٦ه/ ٩٧٦م): صلة تاريخ الطبري، ج١٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١٦.

[١٥٠]) الصابي: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٢٥٩.
[١٥١]) فقد روي أنه أحسن إلى بعض الأكرة والمزارعين في منطقة كحلة من طسوج الأنبار بمائة درهم، فأخلف علينا ذلك عشرة آلاف دينار وذلك أنه لما صار الرجل المسامح إلى بعض البلدان فذكر أنه أحسن إليه في معاملته بمائة درهم، فرغب أهل البلد في الانتقال إلى قري كحلة من طسوج الأنبار فانتقلوا وعمرت وارتفعت في تلك السنة بعشرة آلاف دينار. للمزيد انظر: الصابي: تحفة الوزراء، ص ٢٥٨ـ ٢٥٩.
[١٥٢]) الصابي: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٢٨١؛ عواد الأعظمي: الزراعة، ص ٢٧٠.
[١٥٣]) حمدان الكبيسي: الزراعة والري في العراق، ص ٣٠
[١٥٤]) خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ٢١٧.
[١٥٥]) خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ١٥٣.
[١٥٦]) خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ٢٢١.
[١٥٧]) التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٩٣.
[١٥٨]) حيث بلغ سعر الكر من الدقيق مائة وثلاثين دينارًا، وأكل الناس الحشيش وكثر الموت. للمزيد انظر: مسكويه: تجار الأمم، ج٥، ص ٢٣٧.
[١٥٩]) التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٩٣.
[١٦٠]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص٢٣١.
[١٦١]) خالص الأشعب: المدينة والتحضر، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.
[١٦٢]) سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٤٦.
[١٦٣]) محمد محفل وآخرون: ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ج٢، ص ١٢٩.
[١٦٤]) **حران**: هي مدينة من مدن إقليم الجزيرة تقع شمال مدينة رأس العين، ما بين شمال الرقة وجنوب الرها وهي مدينة تقع في شمال تركيا حاليا. للمزيد انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٩٠.
[١٦٥]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٥٥؛ التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ١٣٥؛ وإن كان آشتور يصرح بأن الثورة كانت في حران للمزيد انظر. آشتور: التاريخ الاقتصادي، ص ٨١.
[١٦٦]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ١٥٥.
[١٦٧]) تاريخ الأزمان، ص ١٤٤.
[١٦٨]) **أرزن:** تقع ارزون بين مدينة سعرد وميافارقين وكانت تمتد من نهر دجلة الشرقي إلى مياه بطمان. للمزيد عنها انظر التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ٢٢٤، هامش رقم(٤٩٥)
[١٦٩]) ميا فارقين: هي أشهر مدن بلاد الجزيرة، وهي مدينة جليلة عليها سور من الحجارة مصطفة العمارة وضيقة الأسواق . للمزيد انظر: ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٠٢؛ الحموي: معجم البلدان، ج٥، ص ٢٣٥.
[١٧٠]) التلمحري: تاريخ الأزمان، ص ٢٢٤؛ آشتور: التاريخ الاقتصادي، ص ٨٢.
[١٧١]) الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٢٢٩.
[١٧٢]) وتشير قواميس اللغة إلى أن الإلجاء: يعني" لجأ إلى الشيء، والمكان يلجأ لجْأً ولجوءًا وملجأً، لاذ إليه واعتصم به ابن منظور: لسان العرب، ج١٢، ص ١٣٧.
[١٧٣]) الخوازمي: مفاتيح العلوم، ص ٦٢.
[١٧٤]) الدوري: الضرائب في السواد في العصر الأموي، منشور ضمن الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري(٩)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٥٣؛ الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط٥، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٦٠.
[١٧٥]) روبرت ماك أدمز: أطراف بغداد، ص ٣١٦ـ ٣١٨؛ آشتور: التاريخ الاقتصادي، ص ٧٢.
[١٧٦]) آشتور: التاريخ الاقتصادي، ص ٧٣.
[١٧٧]) مجهول: العيون والحدائق، ج٣، ص ٣٣؛ سريوي: الإقطاع ونمط ا لاستغلال، ص ٣٤٦.
[١٧٨]) البلاذري: أنساب الأشراف، ج٨، ص ١٥٢ـ ١٥٣؛ سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٤٦.
[١٧٩]) سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال، ص ٣٤٧.
[١٨٠]) الجاحظ: الحيوان، ج٦، ص ٢١٩؛ الثعالبي: ثمار القلوب، ص ٦٨.
[١٨١]) أبو يوسف: الخراج، ص ٣٦٢.
[١٨٢]) الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني، ص ٢١٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية المطبوعة:

١. ابن آدم القُرشي(أبو زكريا يحيى بن سليمان القرشي (ت ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م): كتاب الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٢٨م.

٢. ابن الأثير(أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبدالكريم الشيباني ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م) : الكامل في التاريخ، ج٤، راجعه وصححه د/ محمد يوسف الدقاق، ط١، دار الكاب العلمية، بيروت ١٩٨٧م.

٣. البلاذري(أبو الحسن أحمد بن يحيي بن جابر بن داود البلاذري ت ٢٩٧هـ/ ٨٩٢م): فتوح البلدان، تحقيق: عبدالله أنيس الطباع، ط١، مؤسسة المعارف، بيروت ١٩٨٧م.

٤. ـ ــــــــــــ: أنساب الأشراف، ج٨، حققه وقدم له سهيل زكار، ورياض زركلي، ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٩٦م.

٥. التنوخي(أبو علي عبد المحسن بن علي التنوخي ت ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج١، تحقيق عبود الشالجي ، ط١، دار صادر بيروت، ١٩٧٢م.

٦. الثعالبي(أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل ت ٤٢٩هـ/١٠٣٧م): ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥م.

٧. الجهشياري(أبي عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري ت ٣٣١هـ/ ٩٤٢م): الوزراء والكتاب، قدم له حسين الزين ، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٨٨م.

٨. الجاحظ(عمرو بن بحر ت ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م): البيان والتبيين، ج٣، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.

٩. ــــــــــــــ: الحيوان، ج٨، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، القاهرة ١٩٦٩م.

١٠. ابن حوقل(أبو القاسم بن حوقل النصيبي ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م): صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩م.

١١. الخطيب البغدادي(الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م): تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٠م.

١٢. ابن خُرْدَاذْبة(أبي القاسم عبيد الله بن عبدالله ابن خُرْداذْبه ت ٣٠٠هـ/٨١٥م): المسالك والممالك، طبعة ليدن المحروسة، ١٨٨٩م.
١٣. الخوارزمي(محمد بن أحمد بن يوسف ت٣٨٧هـ/٩٩٧م): مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٨٩م.
١٤. ديونسيوس التلمحري(ت٢٣١هـ/ ٨٤٥م): تاريخ الأزمان، ترجمة: شادية توفيق، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨م.
١٥. الراهب الزوقنيني: تاريخ الزوقنيني المنحول لديونيسيوس التلمحري، ترجمة عن السريانية الشماس بطرس قاشا، قدم له وعلق عليه الأب سهيل بطرس قاشا، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت ٢٠٠٦م.
١٦. الأزدي(أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن محمد الأزدي ت ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م): تاريخ الموصل، تحقيق: د/ علي حبيبة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٦٧م.
١٧. ابن رسته(أبي علي أحمد بن عمر بن رسته ت٢٩٠ هـ/٩٠٢م): الأعلاق النفسية، ص ١٤٣، طبعة ليدن المحروسة، ١٨٩٢م.
١٨. ابن زِنجويه(أبو أحمد حميد بن مخلد ت ٢٥١هـ/٨٦٥م): كتاب الأموال(٣أجزاء): تحقيق شاكر ذيب فياض، ط١، الرياض ١٩٨٦م.
١٩. سرابيون: وصف بلاد الرافدين وبغداد، تحقيق كي لسترنج، نشرته الجمعية الملكية الأسيوية، لندن ١٨٩٥م.
٢٠. ابن سلام(أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م):غريب الحديث ج٣، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٦٧م.
٢١. ـــــــــــــ: كتاب الأموال، شرح عبد الأمير علي مهنا، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٨.
٢٢. سهراب: كتاب عجائب الأقاليم السبعة إلى نهاية العمارة، مطبعة أدولف هولزهوزن، فينا ١٩٢٩م.
٢٣. الصابي(هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابئ ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م): تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ط١، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٤م.
٢٤. الصولي(أبي بكر محمد بن يحيي الصولي ت ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م): أخبار الراضي والمتقي لله من كتاب الأوراق، عنى بنشرة هيورث، ط٢، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩.

٢٥. الصولي(محمد بن يحيي بن عبدالله الصولي ت ٣٣٥هـ/٩٤٦م): أدب الكتاب، تحقيق محمد بهجة الأثري، ط١، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة ١٣٤١هـ/١٩٢٣م.
٢٦. الطبري(محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ/٩٢٢م): تاريخ الرسل والملوك، ج٥، ج٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.
٢٧. الإصطخري(أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م): المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبدالعال الحيني، ط١، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة٢٠٠٤م.
٢٨. ابن عبدربه(أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م): العقد الفريد، ج٣، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣.
٢٩. عريب(عريب بن سعد القرطبي ت ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م): صلة تاريخ الطبري، ج١٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م.
٣٠. عمر بن شبة (عمر بن شبة النميري ت ٢٦٢هـ/ ٨٧٥م): أخبار البصرة، تحقيق: سلمي عبدالحميد حسين الهاشمي، ط١، مركز تراث البصرة، العراق ٢٠١٤م.
٣١. ابن عبد الحكم(أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن الحكم ت ٢٥٧هـ/٨٧٠م): فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد صبيح، ط١، دار الفكر بيروت ١٩٩٦م.
٣٢. العسكري(أبو هلال الحسن بن عبدالله ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م) الأوائل، تحقيق محمد السيد الوكيل، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، طنطا ١٩٨٧م.
٣٣. ابن الفقيه الهمذاني(أبي بكر أحمد بن محمد الهمذاني ت أواخر القرن الثالث الهجري) : مختصر البلدان، طبع في ليدن ١٣٠٢م.
٣٤. الماوردي(أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط١، الكويت ١٩٨٩م.
٣٥. المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م): الكامل في اللغة والأدب، ج٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧م.
٣٦. مجهول: العيون والحدائق في أخبار الحدائق، ج٢، مطبعة المثني، بغداد(د.ت).
٣٧. مسكويه(أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج٥، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣.

٣٨. المسعودي(أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، محمد محي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت ١٩٨٢م.
٣٩. المقدسي(أبو عبدالله محمد بن أبي بكر البشاري ت ٣٨١هـ/٩٩١م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٣، مطبعة مدبولي، القاهرة ١٩٩١م.
٤٠. المقريزي(أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي ت٨٤٥هـ/ ١٤٤١م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأمصار(الخطط المقريزية)، ج١، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٨م.
٤١. ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ت ٧١١هـ/١٣١٢م): لسان العرب،ج٢، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
٤٢. النويري(شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م): نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٥، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٤.
٤٣. الهمذاني(محمد بن عبد الملك الهمذاني ت ٥٢١هـ/١١٢٧م): تكملة تاريخ الطبري، ج١١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
٤٤. اليعقوبي(أحمد بن أبي إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي ت ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م): مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليم مورد، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٢.
٤٥. ـــــــ: تاريخ اليعقوبي، ج٢، دار صادر، بيروت ١٩٦٠م.
٤٦. ياقوت الحموي(شهاب الدين أبي عبدالله الحموي ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م): معجم البلدان، جـ١، دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
٤٧. أبو يوسف(يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ت ١٨٢هـ/٧٩٨م): كتاب الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٩٩٩م.

ثانيا: المراجع العربية والمعربة:

١- إبراهيم القادري بوتشيش: المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي، ط١، دار رؤية، القاهرة، ٢٠١٤م.
٢- الحبيب سريوي: الإقطاع ونمط الاستغلال الإتاوي في المجتمع العربي الإسلامي، ط١، دار لوغوس، تونس ٢٠٢١م.

٣- آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي، ترجمة عبد الهادي عبله، مراجعة: أحمد غسان، ط١، دار قتيبة، دمشق١٩٨٥م.
٤- حسن عيسي الحكيم: أنواء بغداد وأحوالها الطبيعية في العصر العباسي، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ,٢٠٠٤
٥- حمدان عبد المجيد الكبيسي: الزراعة والري في العراق في العصور الإسلامية، ط١، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد ٢٠٠٢.
٦- خالص الأشعب: المدينة والتحضر، مقال منشور ضمن كتاب حضارة العراق، ج٥، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥م.
٧- دانيل دينيت: الجزية والإسلام، ترجمه وقدم له فوزي فهيم جادالله، مراجعة إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ,١٩٦٠
٨- روبرت ماك آدمز: أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي، ترجمة صالح أحمد العلي وآخرون، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق ١٩٨٤م.
٩- صالح أحمد العلي: خطط البصرة ومنطقتها دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولي، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٦م.
١٠- عبدالعزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط ٢، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦م.
١١ـــــــ: الضرائب في السواد في العصر الأموي، منشور ضمن الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري(٩)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ,٢٠٠٩
١٢- عبد المنعم ماجد: العصر العباسي الأول، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩م.
١٣- عواد مجيد الأعظمي، الزراعة، مقال منشور ضمن كتاب حضارة العراق، ج٥، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥م.
١٤. عواد مجيد الأعظمي: تاريخ الري في سهول الرافدين من عصر صدر الإسلام حتى العهد العباسي، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٥م.
١٥- فان فلوتن: السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية، ترجمة إبراهيم بيضون، دار النهضة العربية، بيروت١٩٩٦م.

١٦. فون كريمر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، ترجمة: مصطفي طة بدر، دار الفكر العربي، القاهرة ,١٩٤٧

١٧. كلود كاهن: الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، ترجمة: حسين جواد قبيسي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،٢٠١٠م.

١٨. لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

١٩. لويس ماسنيون: خطط الكوفة وشرح خريطتها، ترجمة: تقي بن محمد المصعبي، ط١، دار الوراق للنشر، بغداد ٢٠٠٩م.

٢٠. محمد حسن الزبيدي: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، ط١، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٠م.

٢١. محمد على نصر الله: تطور ملكية الأراضي في الإسلام، ط١، دار الحداثة، بيروت ,١٩٨٢

٢٢. محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط٥، مكتبة دار التراث، القاهرة ,١٩٨٥

٢٣. محمد محفل وآخرون: ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ج٢، سوريا ١٩٨٢م.

٢٤. محمود إسماعيل: سيسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج١، ط٤، دار الانتشار العربي، بيروت ٢٠٠٤م.١

٢٥. نجيب خروفه: الري والبزل في العراق والوطن العربي، مطبعة المنشأة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٨٤.

٢٦. يوليوس فلهوزن: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، مراجعة: حسين مؤنس، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩.

ثالثًا الدوريات العربية والمعربة.

١. أحمد سوسة: الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج١٠، ١٩٦٢.

٢. حميد نشأت إسماعيل: ري سواد بغداد في العصر العباسي، بحث منشور ضمن وقائع ندوة نظم الري في العصر العباسي، ط١، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد١٩٩٩م.

٣. سترك: سترك: مادة أَذْرَبِيْجان، دائرة المعارف الاسلامية، مج ١، دار الشعب، القاهرة، (د. ت)

٤. فتحي أبو سيف: حركة عبد الرحمن بن الأشعث وأثرها على ولايات المشرق الإسلامي، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، عين شمس، ١٩٩١م.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1) Claude Cahen: Fiscalité, propriété, antagonismes sociaux en Haute-Mésopotamie au temps des premiers ʿAbbāsides, d'après Denys de tell-mahré, Arabica , May, 1954.

2) Danial. Dennett: conversion and Poll tax early Islam, Cambridge,1950.

3) Hudud AL-Alam: The regions of the world, A Persian Geography, Translated Minorsky, second edition, England,1970.

4) Michele Campopiano: State, Land Tax and Agriculture in Iraq from the Arab Conquest to the Crisis of the Abbasid Caliphate((Seventh-Tenth Centuries), Studia Islamica, 107, 2012.

5) N. Abbott: The KurrAh Papyri from Aphroplto In the Oriental institute Chicago,1938.

6) Paul G. Forand: The Status of the Land and Inhabitants of the Sawad during the First Two Centuries of Islam, Journal of the Economic and Social History of the Orient , Apr., 1971.